



جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم التجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية بعنوان:

**أثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر خلال الفترة**

**2020-1990**

**دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**

**ARDL**

من اعداد الطالبتين :

تحت اشراف :

← رميسة رباح

← السعيد هتهات

← نادية قدير

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. السائح بوزيد	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيسا
د. العمودي محمد الطاهر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مناقشا
د. هتهات السعيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة ورقلة	مشرفا

الموسم الجامعي : 2021 – 2022





جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم التجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية بعنوان

**أثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر خلال الفترة  
2020-1990**

**دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة  
ARDL**

تحت اشراف :

← السعيد هتهات

من اعداد الطالبين :

← رميسة رباح

← نادية قدير

الموسم الجامعي : 2021 – 2022

## إهداء

" واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين "

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله و ما تخطى العبد من عقبات و صعوبات إلا بتوفيقه و معونته، الحمد لله على البلوغ ثم الحمد لله على التمام، و الحمد لله من قبل و من بعد .

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أبي رحمه الله

إلى من كللها الله بالهبة والوقار أمي حفظها الله

إلى من لولاهم ما وصلت إلى ما أنا عليه اليوم الإخوة رباح

إلى من هو أقرب لي من قلبي ابن أختي ابو بكر الصديق .

إلى من استقيت منهم الحروف و تعلمت كيف أصوغ العبارات أساتذتي الكرام .

بدون نسيان من كانوا رفقاء الدرب كل الحب و الاخلاص لهم

كان دربا مليئا بالعراقيل و لكن مسرات الله رافقتني حتى أصل

## إهداء

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستهديه ، إلهي لا يطيب الليل إلا بذكرك و لا يطيب  
النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا  
تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلالك و الصلاة و السلام على أشرف الخلق نبينا محمد  
عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم ، اهدي تخرجي إلى عائلتي إلى من أوصاني الله بها إلى  
من جنة الله تحت قدميها إلى من أفنت عمرها من أجل أن تراني في أبهى الصحة و  
السعادة ولو على نفسها فهي تستحق ان اهديها فرحتي بل حياتي مسلمة إياها و الى  
والدي الذي ساندني في مشواري الدراسي شكرا لك وقليل الشكر بحقك،

الى من تقاسمت معهم الحياة بحلوها ومرها ومهدو الطريق أمامي اخوتي اطال الله في  
عمرهم بدأ بأختي مليكة رفيقة دربي ووصال ومحمود نسيم وعبد الحكيم وإلى كتكوت  
العائلة منتصر بالله،

وإلى أمي الثانية جدتي خديجة نسأل الله أن يشفيها ويعافها وإلى جميع أخوالي وخالاتي  
وأعمامي وعماتي،

و الى جميع أصدقائي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل إلى كل  
هؤلاء،

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية وجميع دفعة 2022م،

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسبهم قلبي.

أهدي هذا العمل و أرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا لما فيه خيرنا وصلاح أمرنا و  
استقامة نبينا أنه قريب مجيب الدعاء.

نادية

## شكروعرفان

لا يسعنا إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل و الامتنان إلى أساتذتنا الكرام ،الذين لم  
يبخلوا أبدا بالعطاء،

و نخص بالشكر العميق إلى الدكتور هتهات السعيد الذي تفضل بالإشراف على هذا  
العمل ولم يبخل بإرشاداته و نصائحه ،

كما نعرب عن شكرنا و امتناننا لدكاترة وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرياح وكل من قدم لنا نصيحة أسأل الله أن  
يجزيهم عنا كل خير ويجعلها في ميزان حسنات

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990/2020 وذلك بالاعتماد على الكتلة النقدية  $M_2$  كمتغير مستقل، والتضخم  $Inf$  كمتغير تابع، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من خلال تقدير النموذج القياسي تم التوصل إلى:

- الكتلة النقدية تؤثر سلبا ومعنويا على معدل التضخم.
- وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.
- لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل

الكلمات المفتاحية: التضخم، الكتلة النقدية، ARDL

### Resume :

This study aims to construct an econometric model for the impact of money supply on inflation in Algeria during 1990 and 2020. The money supply  $M_2$  is adopted as an independent variable and inflation as a dependent variable using autoregressive distributed lag (ARDL) model

Based on the analysis of the econometric model, the following results have been achieved :

- Money supply positively affects the inflation rate.
- There is an inverse relationship between the variables.
- There is no complementary relationship between variables in the long term.

**Key word :** Inflation – Monetary supply - autoregressive distributed lag (ARDL)

## قائمة المحتويات

إهداء

شكر و عرفان

ملخص

V..... قائمة المحتويات

VIII ..... قائمة الأشكال:

IX..... قائمة الجداول

X..... قائمة الرموز و المختصرات

المقدمة

7..... الفصل الأول: التفسير النظري للعرض النقدي والتضخم

7..... المبحث الأول : المفاهيم الأساسية للعرض النقدي و التضخم

7..... المطلب الأول : مدخل نظري للنقود

22..... المطلب الثاني: ماهية التضخم

32..... المبحث الثاني : دراسات سابقة

32..... المطلب الأول :الدراسات التي استخدمت نموذج ARIMAX

34..... المطلب الثاني: الدراسات التي استخدمت VAR

36..... المطلب الثالث: الدراسات التي استخدمت نموذج ARDL

38..... المطلب الرابع: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة



42.....	الفصل الثاني: نموذج قياسية لأثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر
43.....	المبحث الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020
43.....	المطلب الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية في (الفترة 1990-2020)
50.....	المطلب الثاني: تطور التضخم
56.....	المطلب الثالث: تقديم لمنهجية نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL
	المبحث الثاني: قياس أثر الكتلة النقدية على التضخم باستخدام نماذج ARDL في الجزائر في
57.....	الفترة (1990-2020)
57.....	المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية للكتلة النقدية والتضخم في الجزائر
60.....	المطلب الثاني: اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للكتلة النقدية والتضخم
68.....	المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للتضخم في الجزائر
70.....	المطلب الرابع: اختبار علاقة التكامل المشترك ما بين الكتلة النقدية والتضخم
77.....	الخاتمة
81.....	قائمة المراجع

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	تطور النقود من المقايضة إلى التجريد	الشكل رقم (1-1)
50	تطور معدلات التضخم في الجزائر	الشكل رقم (1-2)
53	تطور نمو المؤشر الضمني للأسعار PGDP ونمو مؤشر أسعار الاستهلاك CPI	الشكل رقم (2-2)
59	التمثيل النقطي للعلاقة بين المتغيرين	الشكل رقم (3-2)
72	نتائج توزيع طبيعي	الشكل رقم (4-2)

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-1)	المقارنة بين الدراسات	38
الجدول رقم (1-2)	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2020)	43
الجدول رقم (2-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر	50
الجدول رقم (3-2)	المؤشرات الإحصائية الوصفية.	57
الجدول رقم (4-2)	مصفوفة الارتباط الخطي	58
الجدول رقم (5-2)	تقدير النموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	60
الجدول رقم (6-2)	تقدير النموذج بوجود القاطع	61
الجدول رقم (7-2)	تقدير النموذج بدون قاطع وبدون اتجاه عام.	62
الجدول رقم (8-2)	نتائج تقدير نموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى	63
الجدول رقم (9-2)	تقدير اختبار الاستقرار لسلسلة الفروقات للتضخم بوجود قاطع	64
الجدول رقم (10-2)	تقدير اختبار الاستقرار لسلسلة التضخم $D(\text{inf})$ بدون قاطع وبدون اتجاه عام.	65
الجدول رقم (11-2)	تقدير النموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع	66
الجدول رقم (12-2)	نتائج اختبار الاستقرار للنموذج بوجود عامل ووجود معامل الاتجاه للفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة الكتلة النقدية	67
الجدول رقم (13-2)	أفضل الصيغ المقدرة للعلاقة المدروسة	68
الجدول رقم (14-2)	نتائج تقدير النموذج الأفضل	69
الجدول رقم (15-2)	جدول اختبار PGF	71
الجدول رقم (16-2)	نتائج اختبار ARCH	72
الجدول رقم (17-2)	اختبار الحدود <b>F-bounds test</b>	74

### قائمة الرموز والمختصرات

- **ARDL**:Autoregressive Distributed Lag
- **ARIMA** :Autoregressive Integrate Moving Average
- **VAR** :Vectorial Autoregressive .
- **PIB** :Produ It intérieur Brut
- **TCR** : Taux de Change Réel
- **ONS** : Office National des Statistiques
- **PGDP** :Gross Domestic Product
- **CPI**:Concumer Price Index
- **ADF** :Augmented Dickey-Fuller
- **P P** :Philips Perron.
- **Inf** :Inflation
- **M<sub>2</sub>** : Money Supply

# المقدمة

### أ. توطئة

يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه ومظاهر مختلفة، فشغل حيزا كبيرا من الدراسات الاقتصادية نظرا للآثار السلبية التي يخلقها من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وكذا طرق معالجتها أو الحد منها على الأقل، لذلك فإن معظم تلك الدول تسعى إلى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الآثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم

تعتبر السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية التي بواسطتها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما أنها تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذا الاستقرار النقدي. بحيث أن إصدار النقد دون وجود ما يقابله من سلع وخدمات قد يؤدي الى مشكل التضخم، وهو من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها أغلب الدول وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين بهذه الظاهرة إلا أنها لا زالت تشكل جدلا واسعا حول الأسباب الكامنة وراء حدوث التضخم و الآثار الاقتصادية على النظام الاقتصادي، وهو أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في الوضع الاقتصادي الكلي، حيث أن المتغيرات الاقتصادية الكلية ترتبط فيما بينها بمجموعة من العلاقات المتبادلة .

ب. الاشكالية

ما هو أثر العرض النقدي على التضخم في الجزائر في الفترة 1990/2020 ؟

ج. اشكاليات فرعية

- كيف نقيم السياسة النقدية التوسعية في الجزائر في العقود الثلاثة الأخيرة؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين التضخم و العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 ؟
- ماهي أهمية نماذج ARDL في نمذجة علاقة التضخم بالعرض النقدي؟
- هل يوجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين العرض النقدي والتضخم في الجزائر؟

د. الفرضيات

- نعتمد في معالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن النقدي على أدوات السياسة النقدية
- وجود علاقة بين التضخم و عرض النقود.
- تساعدنا نماذج ARDL في اختبار العلاقة التوازنية على المدى الطويل ما بين التضخم و عرض النقود.
- من خلال اختبارات التكامل المشترك يظهر أن هناك أثر للنقود على التضخم على المدى الطويل.

هـ. أهداف الدراسة

- ايجاد العلاقة بين العرض النقدي والتضخم.
- ايجاد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على التضخم .
- معرفة نوعية العلاقة التي تربط بين التضخم والناتج المحلي الخام وسعر الصرف.

و. أهمية الدراسة

- استعراض مفهوم النقود و أنواعها، والدور الذي تلعبه في الاقتصاد الجزائري.
- تحديد العلاقة بين العرض النقدي ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الدراسة.

ز. أسباب اختيار الموضوع

للإلمام بجوانب الدراسة و معالجة الإشكالية ، يمكن تقديم الأسباب الذاتية و الموضوعية كما يلي :

1- الأسباب الموضوعية

- إثراء المكتبة العلمية بجامعةتنا و تدليل الصعوبات حول هذا الموضوع :وتوفير المراجع للطلبة في السنوات القادمة والذين يرغبون بالتعرف على هذا الموضوع.
- اعتبار المسائل النقدية من المسائل الهامة التي تتطلب دراسات وأبحاث بهدف معرفة أثر الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2- الأسباب الذاتية

- الرغبة الذاتية للبحث في مجال التحليل الكمي و ربطه بأوضاع الجزائر.
- تجدد الموضوع .

ح. حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تتمثل في الاقتصاد الجزائري
- الحدود الزمانية: تشمل الدراسة في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020

ط. منهج الدراسة

سعيًا منا لتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج التحليلي بتفسير وتحليل مسار المتغيرين في الاقتصاد الجزائري، لجأنا إلى المنهج القياسي لتحديد طبيعة العلاقة بين الكتلة النقدية و معدلات التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL

ي. مرجعية الدراسة

من أ القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر منها الكتب والمقالات والبحوث الجامعية في المجال الاقتصادي القياسي والاقتصاد الكلي



### ل. هيكل الدراسة :

تبعاً للأهداف المتوخاة من الدراسة، وللمعالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية، وبغية إختبار الفرضيات، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين.

← تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية و الدراسات التطبيقية ، ويتضمن مبحثين المبحث الأول المفاهيم الأساسية للتوسع النقدي والتضخم أما المبحث الثاني يتناول الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا.

← أما الفصل الثاني دراسة قياسية لأثر التوسع النقدي على التضخم في الجزائر، و اختتمت بالخاتمة التي تضمنت تلخيص عام و اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة الدراسة، ثم عرض النتائج المتوصل إليها، ليتم بعدها تقديم بعض الاقتراحات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

# الفصل الأول: التفسير النظري

## لعرض النقود والتضخم

### تمهيد

تعاني الاقتصاديات الحديثة من مشاكل مختلفة أهمها: البطالة ، تدهور قيمة العملة ، نقص الاستثمار والتضخم، و التي تعتبر من أصعب المشاكل التي تواجهها الدول وخاصة الدول النامية. يمثل هذا الفصل الجزء النظري والذي سنحاول من خلاله إعطاء مفاهيم عامة حول الكتلة النقدية وظاهرة التضخم وذلك بالتطرق إلى أهم النظريات الاقتصادية المفسرة لها، الهدف من هذا هو إيجاد العلاقة النظرية التي تربط بين هذين المتغيرين. ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

ا. المفاهيم الأساسية لعرض النقدي و التضخم.

ا. الدراسات السابقة

### المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للعرض النقدي والتضخم

لقد لعب تغيير السياسة النقدية في البلد دورا مهما في توجيه مسار الاقتصاد فزيادة عرض النقود في الاقتصاد قد يؤدي إلى تحفيز القوة الشرائية وزيادة معدلات الاستثمار ولكن الزيادة الكبيرة في عرض النقود بغير تخطيط ودراسة مسبقة لنتائجها يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية تماما وقد تنتهي تلك الزيادة في عرض النقود إلى زيادة كبيرة في الأسعار فقط

### المطلب الأول: مدخل نظري للنقود

سنحاول في هذا المطلب أن نستعرض أهم المفاهيم الأولية المتعلقة بالنقود، أي تعريفها والوظائف التي تؤديها بالإضافة إلى أنواعها، ونشير في الفرع الأخير إلى الكتلة النقدية

### الفرع الأول: تعريف النقود

- النقود بالمفهوم الاقتصادي هي أي شيء يتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع و يستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة و مخزن للثروة و أداة للمدفوعات الآجلة.<sup>1</sup>
- النقود: هي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة ، و هي الأكثر استعمالا من بين كل وسائل الدفع ، بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى هذه النقود ، سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ . و على خلاف وسائل الدفع الأخرى التي يصدرها أشخاص مختلفون ، فإن النقود تصدر من طرف جهة معروفة و منظمة هي النظام البنكي . ويمكننا أن نفرق بين النقود القانونية أو النهائية ، تامة السيولة ، و النقود الأخرى.<sup>2</sup>
- النقود القانونية: وهي عبارة عن النقود الورقية ، و النقود المعدنية المساعدة . و تصدر هذه النقود من طرف البنك المركزي . وهي تعبر عن الشكل الأعلى للسيولة التامة والنهائية ، و تمثل التزام البنك المركزي تجاه الاقتصاد ككل ( حكومة ، مؤسسات ، و أفراد ) .
- نقود الودائع: يصدر هذا النوع من النقود من طرف البنوك التجارية . و في الواقع ليس لها وجود مادي مثل النقود القانونية أو المركزية ، و إنما هي ناشئة بالأساس عن مجرد تسجيل محاسبي للمعاملات الناجمة عن استعمال الشيكات .

<sup>1</sup> عطا الله أبو سيف أبايير، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، جهاز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان مصر، 2020:ص17.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2010:ص37.

الفرع الثاني: نشأة النقود وتطورها

### 1- تاريخ النقود الحديث :

إن النقود بلا جدال سحر خاص على الجميع ، لأنها ببساطة تمكنا من تحقيق كل أحلامنا المادية ، بل إن البعض يحب النقود حبا مجردا<sup>1</sup>

إن النقود الموجودة في شكلها الحالي لم تنشأ دفعة واحدة بل هي نتيجة لعدة خطوات تاريخية امتدت من مرحلة الإنتاج الموسع بقصد المبادلة ، ولهذا من الطبيعي أن تختلف أشكال و أنواع النقود باختلاف مراحل التطور<sup>2</sup>.

### 1-1 النقود للهروب من قصور المقايضة :

المقايضة عبارة عن مبادلة سلعة بسلعة أخرى يكون الفرد بحاجة إليها<sup>3</sup> ،

الأصل في الثروة هو الإنسان و الأرض ، الإنسان عملا و الأرض نباتا و إخراجا . والأصل في النقود أنها وحدة للحساب ، و لقياس القيمة و الأسعار ، و لتخزين القيمة . وهي أيضا أداة تمكن من إتمام تبادل السلع و الخدمات بعد تقييمها باستخدام وحدة الحساب ، ولأداء الالتزامات و تسويتها و لحساب الديون والأرصدة والمدفوعات الآجلة . وهي لهذا تمثل أصولا سائلة قابلة للتداول .

بدأت الحضارة مع ظهور التبادل ، كما بدأ التبادل بالمقايضة التامة ، التي تعني تبادل أشياء مقابل أشياء في عمليات تامة . ومن الواضح أن هذا التبادل كان يستلزم وجود شخصين كل منهما لديه شيئا يحتاج إليه الآخر ، ولم يكن هذا سهلا بطبيعة الحال .

ثم جاءت أول فكرة لإيجاد مخرج من هذه الصعوبة عن طريق المقايضة غير المباشرة ، وذلك بالاستفادة من سلعة ذات استخدام عام يمكن الحصول عليها وتخزينها ثم استخدامها في المقايضة للحصول على ما نحتاج إليه بصورة فورية . واستخدم الناس في الماضي أشياء كثيرة للتبادل ، من الأحجار والریش والملح وأي شيء يسهل نقله أو يستخدمه الجميع . وكان هذا هو أول شكل للنقود . وبعد عثورهم على الذهب و الفضة ، تحول الجميع لاستخدامها في صورة عملات معلومة الوزن والنقاء .

<sup>1</sup> سامي خليل ، النقود والبنوك ، شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع ، السالمية (الكويت) ، 1981:ص33-62.

<sup>2</sup> رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 1987:ص13.

<sup>3</sup> ضياء مجيد الموسوي ، اقتصاديات النقود و البنوك ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2002:ص13.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

وبمرور الزمن أصبح نظام المقايضة غير قادر على تلبية الحاجات البشرية نظرا للصعوبات العديدة التي واجهها هذا النظام منها<sup>1</sup>:

صعوبة تحقيق التوافق، صعوبة تجزئة السلع، صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للمبادلة، صعوبة احتفاظ الأفراد بثرواتهم....

عدم وجود وحدة عامة مشتركة يمكن أن تقاس بها السلع والخدمات المختلفة المعدة لغرض المبادلة<sup>2</sup>، عدم وجود وسيلة عامة للاختزان<sup>3</sup>، وهذا ما ينتج عنه نفقات تخزين إضافية إلى إمكانية تعرض المخزون للتلف ونقص من قيمتها الحقيقية<sup>4</sup>.

### 2-1 تاريخ النقود في أوروبا<sup>5</sup>:

سيطر فرسان المعبد على الحياة الاقتصادية في الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، بسبب اختراعاتهم المالية، و تجارتهم في السلع والذهب والفضة بين الشرق والغرب. وسيطر فرسان المسيح البرتغاليون والإسبان في القرن السادس عشر والثامن عشر على التجارة باكتشاف الأمريكتين وطريق رأس الرجاء الصالح، مما ساعد في سيطرة البرتغال وإسبانيا على تجارة الذهب والفضة والتوابل، كما استولت إسبانيا على كميات ضخمة من الذهب من الأمريكتين، بحيث تحول مركز القوة الاقتصادية من فينيسا إلى دول الشمال الغربي.

ورغم ضخامة الثروة في إسبانيا إلا أنها كانت متركزة في أيدي النخبة، ولم تكن قادرة على زيادة وتطوير الإنتاج أو التصنيع. في حين طبقت دول بحر الشمال طرقا أكثر ديمقراطية، ووزعت الثروة بشكل أوسع، مما أسهم في نشر الصناعة وزيادة رخاء المواطنين.

### 3-1 الدور الهودي في تطوير الرأسمالية والنظام النقدي الحديث:

بدأت أول بورصة في العالم في مدينة أنتويرب عام 1500، ولكن لم تدم قوتها الاقتصادية طويلا، حيث انتقلت القوة الاقتصادية إلى أمستردام في أوائل القرن السادس عشر لتصبح موطن الرأسمالية. وانتقلت السيطرة على التجارة مع الهند من البرتغاليين إلى الهولنديين. وبدأ في هولندا تأسيس الرأسمالية الحديثة. وقد لعب اليهود دورا رئيسا في تطوير الرأسمالية في هولندا، ونشرها

<sup>1</sup> حامد محمد دويدار و عادل احمد حشيش، مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984: ص15.  
<sup>2</sup> سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985: ص21.  
<sup>3</sup> غالب عوض صالح و عبد الحفيظ بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك المعاصرة، مركز طارق للخدمات الجامعية، عمان، 2000: ص61.  
<sup>4</sup> حافظ محمود شلتوت، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الزقازيق مصر، 1990: ص16.  
<sup>5</sup> صلاح عبد الكريم، النقود والمؤسسات والأسواق المالية، سفير الدولية للنشر، القاهرة، 2010: ص 14

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

في إنجلترا. كما هاجروا من إسبانيا و البرتغال بسبب الاضطهاد الديني، وسيطروا على هولندا الجديدة في العالم الجديد(التي سميت أولا نيو أمستردام ثم نيويورك)، وعلى تجارة السكر و العبيد. وفي عام (1631) وصل عدد حسابات بنك أمستردام إلى (1340) حسابا، كانت (89 %) منها تخص اليهود. كما اشتغل اليهود بإعادة بيع الغنائم التي يستولي عليها القراصنة، و كانوا ينتهزون فرصة الحروب الأهلية لبيع بضائعهم لكل الأطراف.

### 4-1 تاريخ النقود الحديثة في أوروبا<sup>1</sup>:

مع زيادة ثروة الأوربيين من الذهب و الفضة، احتاجوا إلى خزائن لحفظ الذهب والفضة فيها. فكانت العملات الذهبية و المجوهرات و غيرها من الأشياء الثمينة يعهد بها إلى الأشخاص الذين لديهم خزائن قوية ( وهم عادة الصاغة و مقرضو النقود ) لتخزينها مقابل أجر. و سرعان ما اكتشف هؤلاء المقرضون

أنهم يستطيعون استخدام الودائع نفسها من العملات الذهبية – التي ائتمهم الناس عليها – في إعطاء القروض لآخرين مقابل فوائد.

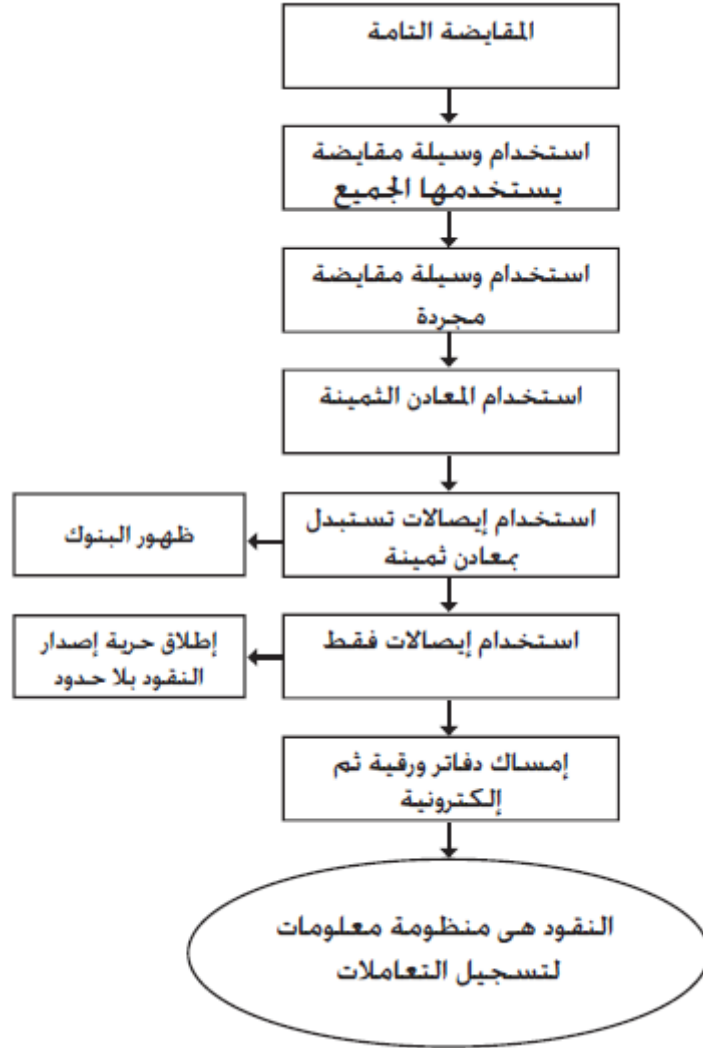
ولأن العملات الذهبية كانت ثقيلة و متعبة في حملها والتحرك بها، فقد ظهرت عادة استبدالها بصكوك يصدرها هؤلاء الصاغة والمقرضون بالأرصدة المودعة لديهم، ليتبادلها أصحاب تلك العملات فيما بينهم في معاملاتهم التجارية. وهكذا ظهرت الصكوك الورقية.

وبسرعة لاحظ الصاغة أن عددا محدودا جدا من المودعين أو من حاملي تلك الوثائق هم الذين يأتون مطالبين بذههم في أي وقت. فبدئوا في طباعة المزيد منها أكثر مما لديهم من ذهب، ثم إقراض تلك الصكوك الزائدة و تحصيل أرباح عليها في صورة فوائد. و كان هذا هو ميلاد نظام القروض ذات الاحتياطي الجزئي.

وكان هؤلاء الصاغة يحتفظون بكميات صغيرة من الذهب و الفضة لمواجهة المسحوبات المعتادة ( فيما سمي بالاحتياطي الجزئي ). ثم تم التوصل إلى نظام اقتراض بين تلك المخازن (التي عرفت باسم البنوك) وبعضها للوفاء بالمسحوبات المفاجئة لأي منهم مقابل نسبة فائدة تحتسب يوميا. و بعد تطور الأمر و لإسكات الجميع، عرض المقرضون دفع فائدة لأصحاب الذهب و الفضة المودعة عندهم التي يقرضون أضعافها بفائدة أعلى. و لتفادي حالة اندفاع الجميع لسحب الذهب و الفضة في أوقات الأزمات، تم إنشاء البنك المركزي لنجدتهم جميعا حتى لا ينهار النظام.

<sup>1</sup>د. صلاح عيد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 18.

الشكل (1-1): تاريخ النقود الحديثة في أوروبا



المصدر: صلاح عبد الكريم، النقود والمؤسسات والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 20

### 5-1- ظهور حقيقة النقود<sup>1</sup>:

وهكذا تحول الأمر إلى مجرد نوع من أنواع إمساك الدفاتر لتسجيل قيم الائتمان والأرصدة و الديون و تطورها في تعاملات الأفراد و الشركات و تبادلهم للسلع و الخدمات .

وحيث إن النقود لا تعدو أن تكون مقياسا و أداة، فكلما توافرت للتداول، انطلق العمل من العقال لكي ينتج الثروة و يتم تبادل السلع و الخدمات، فهي إذن أداة لإطلاق الجهود البشرية لإنتاج الثروة وإعمار الأرض و تبادل السلع و الخدمات (أو لتقييدها إذا لم تطرح كمية مناسبة منها للتداول).

<sup>1</sup> صلاح عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 21.



## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

وهي وسيلة لتنشيط إنتاج السلع و الخدمات ( جهود العاملين ) و لتوزيع المحاصيل و الثروات بين أفراد الأمة ، و محاباة البعض على حساب مجالات أخرى ، و زيادة جاذبية بعض الأنشطة بالنسبة إلى غيرها عن طريق جعلها مريحة أكثر ( مثل الرياضة و الفن وغيرها ) . و هكذا ظهرت أخيرا حقيقة النقود على أنها منظومة للمعلومات تحتوي على قيم التزامات الناس لبعضهم البعض و التزاماتهم للمجتمع و التزام المجتمع لهم . و يتضح هذا أكثر إذا نظرنا إلى تعاملات الشركات الكبيرة مع مندوبيها و مورديها و المتعاملين معها من خلال البنوك ، حيث تجري معظمها على شاشات الحاسبات دون تداول فعلى لأية نقود سائلة . لقد أصبحت معظم النقود المتداولة اليوم أرقاما على شاشات الحاسبات ، مع نسبة ضئيلة يتم تداولها في شكل عملات ورقية أو معدنية . إن نسبة النقود الورقية و المعدنية بأنواعها في الولايات المتحدة تقل بالمائة من إجمالي المحتوى النقدي هناك ، و ذلك لأن السواد الأعظم من التعاملات بين الشركات الكبرى و الصغرى و حتى الأفراد يتم إلكترونيا . ذلك عن طريق جهات إصدار النقود و رخص الائتمان .

### 1- 6 النقود لا توجد إلا من خلال القروض<sup>1</sup> :

كل النقود الموجودة أصدرت في أول الأمر كقرض من بنك ما ، و المنظومة النقدية الحديثة عبارة عن هرم كبير من الديون . ولا يتم خلق النقود في النظام النقدي الحديث إلا في اللحظة التي يتم فيها إقراضها . و فعل الاقتراض هو الذي ينقل النقود إلى حيز الوجود . و عليه ، فإن عملية سداد القروض تجعل النقود تتلاشى . إن كل دول و حكومات العالم تقريبا ، و كل المؤسسات الصناعية الكبرى ، و معظم سكان الدول الصناعية مدينون إلى الجهات التي تصدر النقود ، أي البنوك المركزية و البنوك الخاصة و البنوك التجارية ..... الخ . إن نظام البنكي الحالي يخلق سلسلة لا تنتهي من الديون و القروض .

النقود إذن توجد من العدم ، وليس من ثروات البنوك ، وليس من إبداعات المودعين لدى البنوك . و إذا أوجدت البنوك كميات كبيرة من هذا النقد المصطنع بطريق الإقراض فسيمكن الجميع من إنتاج و تبادل السلع و الخدمات و يعم الرخاء ، و إلا تصاب القدرة على التعامل و التبادل بالشلل . و لكن كلما أوجدت البنوك كميات متزايدة من هذا النقد و وجهته إلى أنشطة غير إنتاجية ، كلما زاد المحتوى النقدي في المجتمع دون زيادة الإنتاج و زاد التضخم و تآكلت القوة الشرائية للنقود ، في نوع عجيب من الضرائب العصرية .

<sup>1</sup> صلاح عبد الكريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

و عندما تزيد السيولة المتولدة من إنتاج السلع و تبادل الخدمات لدى الشركات و الأفراد ، فإن ديون البنوك التي يتم سدادها لن تحل محلها ديون جديدة ، و بالتالي فإن إجمالي الديون سوف يتقلص. و هذا يعني أن المحتوى النقدي سوف ينخفض أيضا ، لأن الديون هي النقود... و النقود هي الديون. و هذا التمدد و الانكماش في المحتوى النقدي يقع في قلب أسباب دورات الازدهار و الكساد التي ابتليت بها البشرية طوال التاريخ الحديث . لكن هذا الإجمال يحتاج إلى تفصيل.

### الفرع الثالث: خصائص النقود

تتمتع النقود بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:

- أ. صفة القبول العام: يجب أن تتسم النقود بسمعة القبول العام ، بحيث يكون المجتمع ككله على استعداد لقبول النقود التي تستعمل كوسيلة لعمليات التبادل أو لتسديد الديون.
- ب. يستحسن أن تكون النقود خفيفة الوزن كي يتمكن الأشخاص من حملها أي أنها تتميز بسهولة الحمل .
- ت. يجب أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة و ذلك لتسهيل جميع العمليات الاقتصادية سواء كانت صغيرة أم كبيرة .
- ث. أن تكون الوحدات المستخدمة كنقود تتمتع بالتجانس و بالتالي لا يمكن لأي شخص أن يفضل وحدة على الأخرى، أي أنه عندما يقترض شخص مبلغا من النقود لشخص آخر فإنه لا يشترط عليه ردها بعينها و لكنه يقبل ردها بالمثل<sup>1</sup> ،
- ج. يجب أن تكون النقود المستعملة غير قابلة لتلف

### الفرع الرابع: أنواع النقود

عرفت البشرية العديد من أنواع النقود و تعددت أشكالها عبر التاريخ حيث يمكننا القول بأن هذه الأنواع مثلت مراحل معينة من التطور و في هذا الإطار فإن أنواع النقود تشمل:<sup>2</sup>

- 1- النقود المعدنية: ظهرت هذه النقود عندما واجه الكثير من الأشخاص صعوبة كبيرة في التعامل مع النقود السلعية، و يعد هذا النوع من النقود انتقال نوعي و تطور كبير في الحياة، و سميت هذه المرحلة بمرحلة النقود المعدنية، و كانت البدايات الأولى مقتصرة

<sup>1</sup> محمد سلطان أبو علي، اقتصاديات النقود و البنوك ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر 1991:ص18.  
<sup>2</sup> <https://mowdoo3.com> بحث عن أهمية النقود ، تاريخ الإطلاع : 2022/03/22، على الساعة: 12:56

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

على التعامل بواسطة المعادن المختلفة كالنحاس و الزنك و الحديد و غيرها من المعادن، و لكن في المراحل المتقدمة استبدلت بالمعادن النفيسة كالذهب و الفضة .

### 2- النقود الورقية

تم استعمال هذه النقود بدل من النقود المعدنية ، و ظهرت نتيجة لتطور النظام الخاص بالمصارف و الصرافة ، بالإضافة إلى الانتشار الكبير للبنوك التجارية ، و أطلق عليها النقود الورقية النائية .

3- النقود الكتابية : تعد هذه المرحلة من أكثر المراحل المتطورة في استخدام النقود ، و هي تستعمل في البنوك التجارية على شكل قيود دفترية ، و تمنح حاملها الحق في عملية السحب النقدي عند الحاجة ، و تتم من خلال دفاتر الشيكات

4- النقود السلعية: النقود السلعية عبارة عن وسائل مبادلة لها قيمة ذاتية و هي القيمة الاستعمالية للسلعة التي تتكون منها و التي تحفظ بها سواء استعملت كنقود أم لم تستعمل ، حيث استعملت أنواع عديدة من السلع كوسيط نقدي كالقمح و الذرة و الحيوانات و غيرها.

وفي مرحلة من التطور ظهرت أنواع من السلع التي استعملت كوسيط نقدي و هي المعادن غير الثمينة مثل الحديد و النحاس و البرونز ، تليها النقود المعدنية المتمثلة في المعادن الثمينة كالذهب و الفضة لما تتمتع به هذه المعادن من صفات منفردة مثل قابليتها للخرن و عدم التعرض للتلف و الصدأ ، و من ثمة استعمالها كمستودع للقيمة و كذلك تتمتعها بخاصية الندرة فضلا عن سهولة الحمل و التجزئة.

5- النقود المعدنية : وهي النقود المسكوكة من معدن كالذهب أو الفضة أو النحاس وهي نوعان:

- نقود رئيسية: وهي النقود المعدنية التي يفرض القانون على الناس قبولها في التعامل مهما كبرت الكميات المتعامل بها ، ولها قوة إبراء غير محدودة في تسديد الديون و تكون عادة أساس النظام النقدي ، وتتميز هذه الطاقة بارتفاع قيمتها الاسمية كنقد عن قيمة ما تحتوي من معدن و هو ما يدر ربحا على مصدرها الأمر الذي دعا الدولة إلى أن تحتفظ

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

لنفسها بحق سكها ، و مثال هذا النوع " النقود الذهبية " التي كانت متداولة في إنكلترا قبل الحرب العالمية الأولى إبان سريان نظام الذهب بصورته الحقيقية.

- نقود مساعدة : وهي التي تكون قيمتها القانونية أو الاسمية أكبر من قيمة المعدن الذي تحتويه و تمثل هذه النقود أجزاء العملة الرئيسية و تستعمل في المبادلات الصغيرة و للدائن ألا يقبلها كسداد لدينه إن تجاوز مبلغا معيناً ، وهذا هو ما ينطبق على جميع أنواع النقود المعدنية التي نتداولها في وقتنا الحاضر . و تتمتع هذه المعادن بعدة مزايا منها احتفاظها بحالتها رغم تعدد مرات الاستخدام و سهولة حملها و تخزينها ثم قدرتها النسبية و التي تساعدها على الاحتفاظ بقيمتها الحقيقية لفترات طويلة.
- 6- نقود الودائع ( المصرفية )

و تتكون هذه النقود من المبالغ المودعة بالحسابات الجارية بالبنوك و التي يتم التعامل بها عن طريق الشيكات. وهي وسيلة دفع اختيارية لا تتمتع بصفة القبول العام التي تتمتع بها النقود الورقية.

و قد أصبح هذا النوع من أنواع النقود يلعب دورا كبيرا جدا كوسيلة للدفع في الوقت الحاضر ، و بصفة خاصة في الدول المتقدمة التي تتمتع بجهاز مصرفي متطور ، بل أنه يمكن القول أن نقود الودائع قد أصبحت أهم أنواع النقود في مثل هذه الدول ، و إن كان ذلك يؤدي في كثير من الأحيان ، إلى إشاعة نوع من الاضطرابات في الحياة الاقتصادية ، نتيجة لتوسع أو انكماش البنوك التجارية في منح الائتمان.

### 7- النقود الالكترونية:

و يقصد بها الوسائل الالكترونية "الحاسوب" لتحويل أي مبالغ من جهة إلى جهة أخرى كدفع رواتب و أجور الموظفين أو تسديد الديون أو دفع قيمة مشتريات سلعية أو خدمية و يتم ذلك وفقا لنظام إلكتروني يعرف بنظام تحويل الأموال الإلكتروني.

وقد يكون هذا النظام هو البديل المستقبلي لاستخدام العملات القانونية و الشيكات و حتى بطاقات الائتمان ، و تتميز هذه النقود بعدة مزايا تتمثل في الكفاءة العالية التي يمكن تحقيقها باستخدام النظام الإلكتروني سواء تمثل ذلك في سرعة تحويل الأموال أو تخفيض تكلفة التحويل . و من جهة أخرى تعاني النقود الالكترونية من جملة انتقادات أهمها:

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

- لا يوفر النظام الالكتروني أي نوع من الإثبات باستلام المبالغ المدفوعة أو الكشف بها مثلما يوفره نظام الشيك.
- لا يوجد في النظام الالكتروني ما يمنع أعمال القرصنة الحاسوبية ولا توجد جهة مسؤولة على الخسائر التي تحدث نتيجة لذلك .

### الفرع الخامس: وظائف النقود

تعتبر النقود أداة لتأدية وظائف معينة، وليست غاية في حد ذاتها. فهي لا تؤدي منفعة مباشرة لعملية "الاستهلاك" التي هي الهدف النهائي لكل أنواع النشاط الاقتصادي ولا لعملية "الإنتاج" في مراحلها المختلفة، ولكنها تسهل هذه العمليات جميعا، سواء عند تبادل السلع بعضها البعض خلال عملية الإنتاج، أو عند تبادل السلع النهائية بغرض الاستهلاك.<sup>1</sup>

يرى باحثون أن للنقود أربعة وظائف كل واحدة من هذه الوظائف تقضي على إحدى صعوبات المقايضة وهذه الوظائف هي: وسيلة للتبادل ووحدة للحساب، ومخزن للقيمة ومعيار للمدفوعات الآجلة، وذكر بعضهم أنها الوظائف الأساسية للنقود.<sup>2</sup>

#### 1- النقود كوسيط للتبادل

تعد هذه الوظيفة الأولى للنقود، حيث يمكن لمن يبيع السلعة أن يحصل في مقابلها على النقود و أن يستعمل هذه النقود في شراء ما يريده من سلع وخدمات أخرى، فهي تعطي لصاحبها مجالا واسعا للاختيار، وتمكنه من شراء أي سلعة و في أي مكان يريد و من أي شخص وفي أي زمان كان، وقد ساعد استعمال النقود كوسيط للتبادل إلى ظهور التخصص في بعض أنواع الإنتاج، ثم تقسيم العمل في النوع الواحد من الإنتاج، حيث أصبح الفرد ينتج نوعا واحدا من سلعة معينة و يبيعها ثم شراء ما يحتاجه من سلع و خدمات أخرى.

#### 2- النقود كمقياس للقيمة

<sup>1</sup> مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية 1981: ص78.

<sup>2</sup> Berger, pierre, *La monnaie et ses mécanismes*, puF paris, 1982: pp.11-12,

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

وهي الوظيفة الثانية التي تقوم بها النقود، حيث تستعمل كمقياس للقيمة لمختلف السلع والخدمات، ومعنى هذا أن النقود تمكننا من معرفة ما تمثله قيمة سلعة معينة بالنسبة إلى قيم السلع الأخرى.

إن المشكلة التي يجب الإشارة إليها هي عند استخدام النقود كمقياس للقيمة هو عدم تمتعها بالثبات المطلق في القيمة، إذ يجب أن نفرق بين المقياس الطبيعي كالطول والوزن..... الخ، الذي يتميز بالثبات المطلق، والنقود كمقياس للقيمة التي تتميز بعدم الاستقرار وبالتالي عدم الثبات المطلق للقيمة، لذلك أصبحت قضية قيمة النقود في الوقت الحالي مشكلة مقلقة مع ازدياد ظاهرة التضخم وتآكل قيمة النقود، مما يؤدي إلى عجز النقود عن القيام بوظيفتها كمقياس للقيمة، إذ لم تتمتع النقود باستقرار معقول في القيمة.<sup>1</sup>

### 3- النقود كمخزون للقيمة " كمستودع للقيمة "

عندما يقوم أحد أفراد المجتمع بالاحتفاظ بالنقود لفترة معينة وعدم إنفاقها هو ليس رغبة منه للاحتفاظ لذاتها وإنما القصد هو لتحقيق هدف معين، فالفرد يستطيع أن يحتفظ بثروته ومدخراته بشكل وحدات نقدية لأنه مطمئن إلى أن هذه النقود سوف تحافظ على قيمة ثروته ويمكن أن يحولها إلى أشياء أخرى في أي وقت يرغب فيه و بدون جهد كبير أو تكلفة إضافية.

كما يمكن للمعادن النفيسة أن تكون مخزون للقيمة، وكذا ودائع التوفير لدى البنوك أو صناديق التوفير والادخار شراء وأذونات الخزينة، أوراق تجارية قصيرة الأجل أو تملك سهم.

ولا شك أن احتفاظ الأفراد بالنقود كمخزون للقيمة يتوقف على توقعاتهم في المستقبل، ومعنى ذلك إذا توقعوا زيادة القدرة الشرائية للنقود كان ذلك حافزا للاحتفاظ بها، وأما إذا توقعوا ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية، فإنهم سوف يفضلون الاحتفاظ بثرواتهم على شكل سلع نفيسة للاستفادة من ارتفاع قيمتها.

### 4- النقود كأداة للمدفوعات الآجلة

تستعمل النقود من أجل تسوية المدفوعات الآجلة أي تسوية الديون المستقبلية فبمجرد تأجيل عملية الدفع إلى المستقبل يعني أن النقود استخدمت كأداة للمدفوعات الآجلة، ومما يقلل من

<sup>1</sup> جليط الطاهر، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص12.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

أهمية دور النقود في تأدية هذه الوظيفة هي التقلبات التي تطرأ على النقود وذلك في فترات التضخم والانكماش مما يولد نتيجة سلبية على البائع أو المشتري أو المقرض أو المقترض

### الفرع السادس: الكتلة النقدية

تطلق الكتلة النقدية على جميع وسائل التداول والقروض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والإدارات وتأخذ الكتلة النقدية في الوقت المعاصر شكلين أساسيين، متاحات نقدية و متاحات شبه نقدية.

#### 1- مكونات الكتلة النقدية

تتكون الكتلة النقدية من:

##### - المتاحات النقدية

تتمثل المتاحات النقدية في مجمل وسائل الدفع السائلة التي توضع تحت تصرف الأفراد والمؤسسات، أي مجمل النقود التي تتداول وتعد كوسائل نقدية للتسوية. وتتضمن النقود المعدنية المساعدة، النقود الورقية، النقود الكتابية.<sup>1</sup>

##### - المتاحات شبه النقدية

تطلق أشباه على الأصول السائلة وغير النقدية المكونة من بعض ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتضم هذه المتاحات شبه النقدية كلا من الودائع لأجل وودائع الإيداع وسندات الدولة ذات الأجل القريب وعقد التأمين ..... إلخ وما إلى ذلك من الأصول التي يمكن تحويلها بسهولة.

#### 2- العناصر المقابلة للكتلة النقدية

يمكن إجمال العناصر المقابلة للكتلة النقدية فيما يلي:

##### - الرصيد الذهبي للدولة والعملات الأجنبية

يعتبر الرصيد الذهبي مصدراً أساسياً من مصادر الكتلة النقدية ويتكون من السبائك والعملات الذهبية، الموجودة في البنك المركزي، وهو مخصص أصلاً كغطاء للإصدار الورقي، وكاحتياطي لمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للعملات الدولية، ولمواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، أو أثناء الأزمات الاقتصادية.

<sup>1</sup> سالم سيدي عبد الله، محاضرات في الاقتصاد المالي، مذكرة الأقسام الروابع الاقتصادية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط، 1995: ص54.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

كما تشكل العملات الأجنبية أيضا مصدرا هاما من مصادر الكتلة النقدية بالنسبة للمدفوعات الخارجية، فهذه العملات تعتبر من أهم الأصول المؤثرة في وسائل الدفع الداخلية. فالاقتصاديات الوطنية لا تعيش في عزلة إنتاجية أو استهلاكية، إذ أن التقسيم الدولي للعمل فرض العلاقات التجارية بين البلدان المختلفة. كما أن البحث عن أفضل الوسائل لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح يفسر حركات رؤوس الأموال الدولية. ويمثل كل من الذهب والعملات الأجنبية رصيد المعاملة التجارية مع الخارج أو أموالا أستدانها البنك من الخارج ويسمح هذا الذهب وهذه العملات بشراء سلع وخدمات من الخارج، أي تمثل ذمما على الاقتصاد الخارجي حيث تعطي حقا في ثماره. وحيث أن هذا الذهب والعملات الأجنبية ليست قابلة للتداول في النشاط الداخلي، فإن النظام البنكي يقوم بحجزها، ويصدر مقابلها من العملة المحلية.

### - الإئتمان المقدم إلى الاقتصاد

وهو جميع ديون البنوك على الاقتصاد، أي ما يوجد من ذمم التزم بها الأفراد والمنشآت لدى البنوك، حيث تقوم البنوك بمنح القروض للمؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية انطلاقا من الودائع التي تجمعها، وتصلح هذه القروض لتمويل عمليات تجارية أو استثمارات في المدى القريب والمتوسط. وتعتبر هذه القروض إحدى مكونات الأجزاء المقابلة للمجموعة النقدية لأن منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما أنها تغذي بدورها ودائع البنوك، فإذا ارتفع مستوى هذه القروض ارتفعت الوسائل النقدية المتاحة، كما أن انخفاض مستواها يؤدي إلى انكماش كمية الوسائل النقدية، وهذا ما يفسر تدخل السلطات النقدية في توجيه سياسة البنوك من ناحية القروض لأن عدم تقنين هذه السياسة قد يؤدي إلى المبالغة في منح القروض وبالتالي إلى ارتفاع كمية النقود. ويشمل الائتمان المقدم إلى الاقتصاد على:

القروض في المدى القريب (عمليات خصم السندات وعمليات التسليف)

- القروض في المدى المتوسط القابلة لإعادة الخصم والممكن تعبئتها ولا تدخل القروض في المدى الطويل (البعيد) في إطار الأجزاء المقابلة لأنها تمول من طرف سابقة لا تغذيها ودائع البنوك.

- الإئتمان المقدم إلى الخزينة العامة



## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

عادة ما تلجأ الخزينة ، باعتبارها تجسد الكيان المالي للدولة ، إلى السوق النقدية و البنوك و المشروعات لتجميع الموارد النقدية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي ، و تحصل البنوك مقابل تقديم نقود الودائع ، على السندات الحكومية و أذون الخزنة كما تحتفظ المشروعات في محفظتها المالية بجزء كبير من هذه السندات . و لما كانت هذه السندات و أذون الخزنة تتمتع بسيولة ، و يجوز خصمها لدى البنك التجاري و إعادة خصمها لدى البنك المركزي لذا فإن جزءا كبيرا منها يتحول إلى نقود قانونية عن طريق إعادة الخصم . فالنشاط الاقتصادي المتزايد للدولة بما يترتب عليه من ائتمان مقدم من المشروعات و البنوك سوف يؤدي إلى تغيرات ( بالزيادة ) في حجم الكتلة النقدية ، و من المتصور أن تتم العملية بطريقة معاكسة من حيث اتباع سياسة تقشفية ، و تحقيق التوازن بين الإيرادات و النفقات ، و الإقلال من الاستثمار الحكومي ، يؤدي إلى انكماش حجم الائتمان المقدم للخزنة ، و بالتالي القضاء على مصدر هام من مصادر زيادة الكتلة النقدية .  
وتتمثل الذمم على الخزنة أساسا في:

- تسبيقات البنك المركزي
- السندات العمومية المتواجدة بمحفظة البنوك.
- ذمم الأفراد والمنشآت على الخزينة

### 3- المجاميع النقدية

تمثل المجاميع النقدية لأشكال النقود المختلفة وسائل التسديد المتاحة للوكلاء الاقتصاديين وتتفاوت درجة السيولة النقدية لهذه المجاميع المكونة للكتلة النقدية لذا يوجد مفهومين لهذه الكتلة النقدية (M) مفهوم ضيق يحصرها في إطار النقود الائتمانية المشار إليهما بالنقود المتاحة ومفهوم أوسع يضيف إلى ذلك أشباه النقود.<sup>1</sup>

### 3-1 المفهوم الضيق (الكتلة M1)

وطبقا لهذا التعريف للضيق للنقود فإن مكونات (M1) هي أساسا النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ( خارج البنوك ) و الودائع الجارية بالعملية المحلية ( وهي الودائع التي تسحب بالشيكات من البنوك ، و تسمى الودائع الشيكية ).<sup>2</sup>

### 3-2 الواسع للكتلة النقدية (M)

<sup>1</sup> سالم سيد عبد الله، محاضرات في الاقتصاد المالي، مذكرة الأقسام الرباع، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة أنواكشوط، 1995: ص 58.  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 59.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

- ويشمل هذا المفهوم كلا من:<sup>1</sup>
- الكتلة M2: تسمى كل من المتاحات النقدية و المتاحات شبه النقدية بالكتلة النقدية (M2) وهذا هو المفهوم الذي تبناه بصفة أساسية " ميلتون فريد مان" حيث يضيف إلى المتاحات النقدية عناصر ذات سيولة مرتفعة ، لأنه يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة و بتكاليف منخفضة ، و بالإضافة إلى المتاحات النقدية (M1) تتضمن (M2) الادخارات تحت الطلب و هي أقل سيولة من أشكال من أشكال النقود المكونة ل (M1) هذا بالإضافة إلى أنها تختلف عن الودائع تحت الطلب حيث يتلقى أصحابها الفوائد عليها إلا أنها غير قابلة للاستعمال بواسطة الشيكات.
  - الكتلة M3: عادة ما يطلق على هذا المجمع بمجمع السيوليات الاقتصادية ويعد من أكثر المجمعات شمولاً وتوسعا، فهو يضم، بالإضافة إلى مجمع الكتلة النقدية (M2) كلا من:
    - الودائع وأوراق الديون المحررة بالعمللة الصعبة.
    - الأوراق الآجلة غير القابلة للتفاوض والمدارة من قبل المصارف والخزانة العامة والبريد.
    - أوراق الديون القابلة للتفاوض الصادرة عن المصارف والممسوكة من قبل الجمهور.
    - هيئات الإيداع الجماعي في القيم المنقولة.
  - الكتلة (M4): (مجمع القاعدة النقدية) بالإضافة إلى مجمع السيوليات الاقتصادية (M3) تتضمن (M4):
    - بطاقات الخزانة الصادرة عن المنشأة.
    - أذونات الخزانة العامة القابلة للتفاوض.
    - الأذونات متوسطة الأجل القابلة للتفاوض والصادرة عن الوكلاء غير الماليين.

<sup>1</sup> سالم سيد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص59.

### المطلب الثاني: ماهية التضخم

نتناول خلال هذا المطلب ظاهرة التضخم التي استقطبت اهتمام السياسيين والعامّة على حد سواء، حيث نتطرق إلى التعاريف الخاصة بالتضخم، أسبابه من خلال النظريات المختلفة، ثم نخرج إلى أنواعه و آثاره لنصل إلى السياسات المنتهجة في محاربة هذه الظاهرة وكيفية السيطرة عليها .

### الفرع الأول : مفهوم التضخم

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر التي يكتنفها شيء من الغموض والتشعب، ومنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم، إذ أنه أضحى مشكلة معقدة تحتل مكانا بارزا في الجدل الاقتصادي بدرجة يقول عنها شارل ليفنستون " لا يمكن اعتبار التضخم ظاهرة متجانسة نسبيا وقابلة للتعريف بسهولة ومتماثلة مع ذاتها مهما كان الزمان والسياق الاقتصادي ولا تعطي المعاجم تعريفا واضحا ومحددا للتضخم.

وقد تطور تعريف التضخم مع تطور الفكر الاقتصادي في هذا المجال من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس، ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى وتحت تأثير مفاهيم الفكر الكلاسيكي، الذي كان سائدا آنذاك، ظهرت مجموعة من التعاريف للتضخم، وكان مجملها يركز على الزيادة في المعروض النقدي، وذلك لارتباط كافة حالات التضخم خلال هذه الفترة بالتوسع في الإصدار النقدي ومن بين هذه التعاريف " التضخم هو زيادة في كمية النقود تؤدي بصورة حتمية إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار"، "التضخم هو كمية كبيرة من النقد تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات".

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى كالإفراط في إصدار النقد ونسبته تضخم العملة، كما يطلق على ارتفاع المداخيل النقدية وهو تضخم التكاليف، كما يطلق على ارتفاع المداخيل ونسبته بتضخم الدخل<sup>1</sup>.

ومن هنا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب:

<sup>1</sup> ابن دقفل كمال، دراسة قياسية لتأثير الواردات ومستوى عرض النقود على التضخم في الجزائر الفترة (1970-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر 2011، ص3

### 1- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم:<sup>1</sup>

عند الرجوع الى التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين لنا انها ترجع في معظمها الى هذا المعيار, بل و ان

جميع التعاريف الخاصة

بالتضخم كانت تندرج ضمن هذا المعيار طيلة القرن التاسع عشر و اوائل هذا القرن, حيث نجد ان

بعض التعاريف تستند الى النظرية الكمية التي سادت و لمدة طويلة منذ القرن 19 م , و هناك

تعاريف مبنية على عامل العرض و الطلب و اخرى مبنية على الدخل و الانفاق.

### 1-1 التعريف المبني على النظرية الكمية :

لقد اخذ بهذا التعريف الخاص بالتضخم معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين, بحيث سيطرت مفاهيم النظرية الكمية النقدية على تفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية, و تم تعريف التضخم بناء على هذه النظرية " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار ", حيث قاموا بانساب التضخم الى زيادة النقد المتداول في السوق.

كما اكتفى البعض بتعريف التضخم بناء على هذه النظرية دون الاشارة الى ذكر الاثار المترتبة عليه, كالقول بان التضخم " هو الزيادة في كمية النقد المتداول " .

لكن وبالرغم من الحجج و المبررات التي استند عليها اصحاب النظرية الكمية في التعريف بظاهرة

التضخم لم يمنع من توجيه الانتقادات لهذا المعيار, و اثبات المغالطة, حيث ان هذا المعيار يعوزه

الدقة و الوضوح, فأزمة الكساد التي سادت المجتمعات الرأسمالية خلال الفترة (1929-1933) لم

تسفر عن ارتفاع الاسعار, و ظهور الضغوط التضخمية بالرغم من وجود كمية كبيرة من النقد في

السوق, و من جهة اخرى لا يمكن القول على الاقتصاد في حالة الكساد انه يعاني من الضغوط

التضخمية, مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تفسير التضخم , الا انه لا يمكن

الحكم على هذا المعيار أنه غير صالح لتفسير ظاهرة التضخم و تحليله.

### 2-1 التعريف المبني على نظرية الدخل و الانفاق :

<sup>1</sup> ابن دقفل كمال, مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة. العدد 27, ص ص 346.-348.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

تعرف هذه النظرية التضخم " بأنه الزيادة في معدل الانفاق و الدخل", فعند زيادة كل من الدخل و الانفاق مع بقاء كمية السلع و الخدمات ثابتة, فان هذا يؤدي الى زيادة الضغوط التضخمية , و حدوث العكس عند حدوث انخفاض في الاتفاق النقدي.

و لقد تم اعتراض هذه النظرية, بالقول انه لا يمكن ان نصف الرواج و الزيادة في الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد الى الرخاء بأنه حالة تضخمية , كما ان هذه النظرية ترجع الى ارتفاع الاسعار كله الى ارتفاع الدخل الوطني و لكن قد يحدث ان ترتفع اسعار بعض السلع دون الاخرى فكيف يمكن تفسير هذا الارتفاع؟

### 3-1 التعريف المبني على نظرية العرض الطلب : يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة

حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض

الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع و الخدمات في المجتمع عن الكميات المعروضة منها مع تعذر زيادة الكميات المعروضة في الأسواق؛ نظرًا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها، حيث أن عدم بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل يعني أن الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة

على الاستجابة للتغير في حجم الطلب. وعليه فإن الزيادة في الطلب يقابلها عادة زيادة في الإنتاج،

و بالتالي لا يترتب عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ولقد تعددت الآراء حول سبب هذا النوع من التضخم، إلا أن جميعها تتفق حول العوامل التي تؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل، حيث يعرف كينز مثلًا التضخم على أنه: "زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض".<sup>1</sup>

الا ان هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات الموجهة اليها, كافتقارها الى الوضوح في تفسيراتها لنشوء

<sup>1</sup>مقراني حميد، أثر الاتفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر(1988- 2012)،مذكرة ماجستير، جامعة امجد بوقرة- بومرداس، الجزائر، 2015، ص 33.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

الظواهر التضخمية، و تحليلها للمقصد من كلمة التضخم :

- \_ متى يكون هناك فائض في الطلب ايجابي و فائض في الطلب سلبي ؟ و هل يشمل ذلك جميع الفوائض في الاسواق في المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب ؟.
- \_ ما المقصود بارتفاع الاسعار ؟ وهل هو المستوى العام للأسعار في اسواق السلع او اسواق العوامل أو كلا السوقين ؟
- \_ في السوق الواحد قد ترتفع اسعار بعض السلع دون الاخرى، فهل نحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب او الاسعار<sup>1</sup>

### 2- التعريف المبني على خصائص التضخم ومظاهره :

لقد وضعت مجموعة من الاقتصاديين من بينهم "مارشال"، "روبنس"، "فلامان"، "كلوز"، وغيرهم عدة تعاريف للتضخم تنصب على الاثار الناتجة عن التضخم و من اهمها الاسعار. فيعرف "روبنس" التضخم بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار، و يعرفه "مارشال" بأنه ارتفاع الاسعار، و يعرفه "فلامان" بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار.

و لقد اصبح هذا التعريف ملاصقا للتضخم و ذلك لتفشي هذا النوع من التضخم و سرعة ملاحظته من قبل العامة، و قد علق بعض انصار هذا المعيار على دوام ارتفاع الاسعار و استمراره، اذ لا يمكن تسمية الارتفاع المؤقت للأسعار بأنه ارتفاع تضخمي.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أنواع التضخم

هناك عدة أنواع للتضخم ويمكن التمييز بينهم وفق عدة معايير منها

#### 1- من حيث إشراف الدولة على الأسعار<sup>3</sup>

- 1-1 التضخم المفتوح (الظاهر): ويسمى أيضا بالتضخم الظاهر أو الطليق، ترتفع خلاله الأسعار بحرية، لتحقيق التعادل بين العرض والطلب، دون أي تدخل من جانب الدولة، وقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار إلى جانب إحجام السلطات الحكومية عن التدخل، وتتمثل هذه العوامل في الظروف الاقتصادية

<sup>1</sup>ين دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية، مرجع سبق كره، ص348.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 348.

<sup>3</sup>بوري مجد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013 ص ص 159.160.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين ومشتريين التي تدفعهم إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم لفقدانها بعض من قيمتها، وانخفاض قوتها الشرائية.

2-1 التضخم المكبوت: يتسم هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأثمان، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار بالاستخدام الإجراءات التشريعية والإدارية بجعل ارتفاع معدلات دون ارتفاع التداول النقدي. والهدف من تدخل الدولة هو منع استمرار الأسعار في الارتفاع لا القضاء عليها، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخميّة المتفشية واستفحال آثارها في المجتمع.

### 2- من حيث حدة التضخم

1-2 التضخم الجامح: ترتفع فيه الأسعار بمعدلات سريعة جدا، مما يترتب عليه انهيار قيمة العملة التي تفقد قيمتها بالكامل، ويفقد الأفراد الثقة فيها، ويحدث عادة هذا النوع في أعقاب الحروب والأزمات نتيجة للإفراط في الإصدار النقدي وزيادة الطلب من قبل الأفراد على تخزين السلع، ويترتب عليه في النهاية انهيار النظام النقدي.<sup>1</sup>

### 3- التضخم الزاحف

في هذا النوع من التضخم يكون مستوى ارتفاع الأسعار بطيئا في الفترات التي يكون فيها الطلب معتدلا، وتراوح نسب الارتفاع في المستوى العام للأسعار بين (2-3%)

ويرى بعض الاقتصاديين أنه ليس ضارا بالاقتصاد القومي بل مفيد في بعض الأحيان حيث يدعو البعض منهم إلى التضخم الزاحف حتى يمكن تحريك الاقتصاد القومي وأبعاده عن حالة الجمود، ومنهم من ينظر إلى هذا التضخم بأنه ظاهرة خطيرة ويجب أن يقتل في المهد. ويرى البعض الآخر أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد على (3%) سنويا أن ذلك يعد تضخما زاحفا، ولا يؤدي إلى اختلال التوازن الاقتصادي<sup>2</sup>

### 4- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

<sup>1</sup> السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 245.  
<sup>2</sup> صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 23.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

يحدث هذا التضخم نتيجة العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، فالدول النامية تحتاج إلى استيراد الكثير من السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة لمواجهة الطلب المتزايد، وعند تعرض الدول الرأسمالية المتقدمة لموجات من التضخم ينعكس ذلك على أسعار صادرات مسببا زيادة في أسعار واردات الدول النامية ويتوقف مدى أو درجة الانتقال لمعدلات التضخم من الخارج إلى داخل الدولة على نظام سعر الصرف الذي يتبعه البلد، فإذا كانت الدولة تثبت عملتها، فإن معدلات التضخم السائدة في الخارج سوف تنتقل بالكامل إلى داخل البلد.

أما إذا كانت أسعار الصرف مرنة، ارتفاع معدلات التضخم في خارج، سياترب عليه وفقا لما تقرره نظرية تعادل القوة الشرائية، انخفاض قيمة العملة الأجنبية وتحسن في قيمة العملة المحلية، وبالتالي فإن معدلات التضخم في الخارج لن تنتقل بأكملها إلى داخل الدولة<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: اسباب التضخم

يحدث التضخم نتيجة لعدة اسباب منها:<sup>2</sup>

- 1- ارتفاع الطلب الكلي وانخفاض العرض الكلي : ان تزايد الطلب على مختلف السلع و الخدمات يزيد من رفع اسعارهما, و هذا ما يساهم بدرجة معينة في ارتفاع معدل التضخم, كما يمكن ان يحدث هذا التضخم حتى مع زيادة الانتاج و ذلك في حالة زيادة الانفاق النقدي بدرجة كبيرة تفوق معدل المنتج من السلع و الخدمات و هنا تظهر اهمية زيادة الانتاج الحقيقي حتى يكبح جناح التضخم . و يحدث كذلك نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الافراد و المؤسسات في الوقت الذي يظل فيه العرض المتاح من السلع و الخدمات اكثر محدودية مع ثبات حجم السلع و الخدمات المتاحة في المجتمع اي ان هناك نقودا كبيرة تقابلها سلع قليلة في الاسواق مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار بشكل مستمر و متزايد.
- 2- زيادة الكتلة النقدية : تساهم زيادة الكتلة النقدية في استفحال الفجوة التضخمية , فارتفاع الاسعار ينتج من الزيادة في المداخيل المصاحبة للزيادة في كمية النقد و سرعة دورانه, بالإضافة الى ان كمية النقود تساهم في خفض معدل الفائدة الذي بدوره يساهم في ارتفاع الاستثمار و بالتالي ارتفاع الطلب الكلي الى حد غير مرغوب فيه و الذي يعتبر من مسببات حدوث الفجوة التضخمية .

<sup>1</sup> بوري محمد، مرجع سبق ذكره، ص160  
<sup>2</sup> صارة زعيتري واخرون. أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017. مجلة الدراسات العددية، 02، 2020، ص ص 236 237.



## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

- 3- ارتفاع التكاليف الانتاجية : يعود التضخم حسب نظريات ( تضخم التكاليف) الى عوامل ذات تأثير على تكلفة الانتاج و ذلك من خلال تأثيرها على تكلفة الانتاج و ذلك من خلال تأثيرها على تكلفة عناصر الانتاج, حيث ترى ان التضخم يعود الى عوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد و التطور غير المتوازن في طاعاته بالإضافة الى الصراع على توزيع الثروة و انعكاسات ذلك على تكلفة عناصر الانتاج و بالتالي على المستوى العام للأسعار.
- 4- استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج : و يعرف على انه الارتفاع المستمر و المتسارع في اسعار السلع و الخدمات النهائية المستوردة من الخارج, و هذا يؤدي الى ارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية, و يحدث هذا خاصة في الدول التي تعتمد على الاستيراد من الخارج. و يجب التمييز هنا بين التضخم المستورد و تضخم التكاليف , حيث ان هذا الاخير يعود الى ارتفاع اثمان عناصر الانتاج مثل المواد الاولية الداخلة في انتاج سلع و خدمات محلية, مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها, اما الاول فيرجع الى ارتفاع السلع و الخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

### الفرع الرابع: النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات التضخم وفقا للظروف الاقتصادية وكذا مصادر القوة التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار، ويمكن تلخيص أهم نظريات التضخم في<sup>1</sup>:

1. النظرية الكلاسيكية: تتلخص النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم من خلال معادلتين أساسيتين هما:

1-1 معادلة فيشر: تقوم هذه النظرية على أن قيمة النقود تتحدد وفق قوى العرض والطلب على النقود شأنها في ذلك شأن بقية السلع الأخرى. حيث تكتب المعادلة الشهيرة للتبادل لفيشر كما يلي:

$$M.V=P.T$$

حيث

M: متوسط كمية النقود خلال فترة من الزمن

V: سرعة دوران النقود

P: المستوى العام للأسعار

<sup>1</sup>دقيش جمال بن باير حبيب، أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، 2019، ص 55-56 .

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

T: حجم المعاملات

من خلال هذه النظرية، فإن هناك علاقة طردية بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار بحيث ترتفع الأسعار كلما زادت كمية النقود المتداولة والعكس.

2-1 معادلة كمبردج: طوّر الفريد مارشال معادلة النظرية الكمية للنقود ليفيشر باستبدال

فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة تداول النقود V بالإضافة إلى استخدام الناتج

المحلي بدل حجم المعاملات وعليه تصبح المعادلة من الشكل:

$$M=K.P.Y$$

K:نسبة الأرصدة النقدية المخصصة للمعاملات.

Y: الناتج المحلي الحقيقي .

في الأجل الطويل، فإن الناتج المحلي واتجاه الطلب على النقود يعتبران متغيران، وبالتالي فإن التضخم وفقا لهذه المعادلة يرجع الى التغير في تلك النسبة من الدخل التي يحتفظ بها في شكل نقود سائلة او كاحتياطي نقدي.

### 2- النظرية الكينزية

بعد ازمة الكساد الكبير 1929 عجزت النظرية الكلاسيكية عن ايجاد حلول لها، ف جاء الاقتصادي كينز 1936 بكتابه الشهير "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" من خلال التركيز على جانب الطلب حيث رفض فكرة ثبات سرعة دوران النقود وقام بتطوير نظرية الطلب على النقود وبقال:

- الطلب على النقود لأجل المعاملات  $MD_1 = \alpha_1 Y$  (نسبة الدخل المخصص للمعاملات)

- الطلب على النقود لأجل الحياطة والحذر  $MD_2 = \alpha_2 Y$  نسبة الدخل المخصص للحياطة والحذر)

- الطلب على النقود لأجل المضاربة  $MD_3 = -gi$  (معدل الفائدة) (نسبة معدل الفائدة إلى المضاربة)

ويتحقق التوازن في السوق النقدي من خلال التساوي بين العرض النقدي  $M_0$  والطلب الكلي على

$$MD_1 + MD_2 + MD_3$$

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

### الفرع الخامس: الآثار السلبية للتضخم

التضخم الاقتصادي له العديد من الأضرار المؤثرة على الاقتصاد بصورة سلبية و من هذه الأضرار<sup>1</sup>:

- 1- يتأثر توزيع الدخل الوطني الذي يظهر في الخدمات والمنتجات التي يحصل عليها الأشخاص من خلال دخلهم الخاص و يظهر هذا التأثير بالتضخم في الحالات التالية:
  - ارتفاع الأسعار بصورة مستمرة في مقابل ثبات الدخل النقدي و يؤدي هذا الى حدوث نقصان في الدخل
  - زيادة الأسعار بالتوازي مع زيادة الدخل النقدي و هذا يسبب ثبات الدخل الحقيقي فلا زيادة و لا نقصان .
  - زيادة العملة النقدية بصورة اعلى من زيادة الأسعار و هذا بسبب زيادة الدخل الحقيقي للفرد
- 2- ضعف الثقة في العملة الوطنية: و يحدث هذا بسبب زيادة الأسعار بطريقة مستمرة و فقدان النقود جزء من القوة الشرائية الخاص بها مما يؤدي الى قيام الأشخاص بشراء العملات الأجنبية ذات الاستقرار الاقتصادي , و شراء المنتجات و الاحتفاظ بها و العقارات و الذهب
- 3- يؤثر التضخم الاقتصادي على المدفوعات بصورة سلبية و يحدث هذا بسبب زيادة حالة التضخم و تزايد كميات الانتاج المحلي للدولة و تظهر عدم قدرة الدولة على منافسة الاسواق العالمية مما يؤدي الى زيادة الوارد و قلة الصادرات فتقل اسعار المنتجات الواردة و تزيد اسعار المنتجات المحلية
- 4- توزيع ثروات المجتمع بصورة عشوائية: في فترة التضخم الاقتصادي يتأثر توزيع الثروة الخاصة بالمجتمع المحلي حيث يقوم الأشخاص اما ببيع اصول ملكياتهم مثل العقارات لكي يستطيعوا المحافظة على مستوا الاستهلاك الخاص بهم او قد يخسرون ممتلكاتهم المالية بسبب زيادة الأسعار في مقابل عدم زيادة الدخل.

### الفرع السادس: سياسات الحد من التضخم

لعلاج التضخم يتم اتباع سياستين المالية والنقدية فسنتطرق إلى أدوات السياستين:

#### 1- أدوات السياسة المالية للحد من التضخم:

هناك أداتان من أدوات السياسة المالية يمكن أن تستخدم للحد من التضخم هما الإنفاق الحكومي والضرائب. ففي أوقات التضخم ينبغي تقييد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بحيث يؤديان إلى خفض الطلب الكلي بشقيه: الاستهلاكي والاستثماري، بشكل يؤدي إلى خفض الأسعار.

<sup>1</sup>الصادق يوسف، مأمون خلف الحلاحلة، أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي بالملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995/2018، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، السعودية ص 52.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

والغرض من ذلك هو العمل على تقليل حجم الطلب الكلي ليتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل. وتسمى هذه السياسة بالسياسة المالية الانكماشية.<sup>1</sup>

2- أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم<sup>2</sup>:

- قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم أو الدخول كبائع في سوق الأوراق المالية أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني وأحد أو كل هذه الوسائل تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان ومن الزيادة في عرض النقود بالمجتمع، مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي.
- رفع أسعار الفائدة على الودائع، مما يشجع على زيادة الادخار ويحد من الاستهلاك، وبالتالي من الطلب الكلي.
- تغطية عجز الموازنة العامة من خلال موارد حقيقية وليس من خلال الإصدار النقدي.
- ربط معدل الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع النمو في الناتج المحلي الحقيقي.

<sup>1</sup> صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

<sup>2</sup> السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب مجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 259-260.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

### المبحث الثاني: دراسات سابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة من خلال دراسة الجوانب أو المتغيرات ذات علاقة بالموضوع الحالي ، حيث تباينت هذه الدراسات من خلال معالجة مواضيعها و الوصول إلى النتائج المرجوة ، لذا تعتبر هذه الدراسة كمحاولة تكملة أو التطرق إلى بعض الجوانب التي لم يتم الوصول إليها من خلال الدراسات السابقة .

### المطلب الأول: الدراسات التي استخدمت نموذج ARIMAX

وتمثلت في ثلاث دراسات وهي كالآتي:

الدراسة الأولى: خلاص أسماء ، أثر نمو الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية و تنبئية في آفاق 2022، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، 2017.

كانت اشكالية الدراسة كالتالي: إلى أي مدى يمكن أن ينعكس التمويل غير التقليدي على صحة الاقتصاد في الجزائر وكيف يمكن أن يكون هذا الأثر خلال المدى الطويل و الذي يقدر ب خمس سنوات ؟

### هدفت الدراسة إلى:

- بناء توقعات لنمو الكتلة النقدية
  - حساب أثر هذا النمو على التضخم
  - التنبؤ بمعدلات التضخم لفترة مستقبلية
- متغيرات الدراسة: المتاحات النقدية – الكتلة النقدية - سيولة الاقتصاد

### خلصت الدراسة إلى:

- أن التضخم هو مؤشر لمستوى الأسعار في الجزائر
- هناك علاقة عكسية بين عرض النقود و التضخم

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

الدراسة الثانية: العيفة الويزة تومي صالح، أثر المتغيرات النقدية على معدل التضخم في إطار استهداف التضخم دراسة حالة الجزائر للفترة (2002-2017)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلد 23، العدد 2020، 02

إشكالية الدراسة: كيف تؤثر المتغيرات النقدية على معدل التضخم في إطار تطبيق بنك الجزائر لسياسة استهداف التضخم؟

سعت الدراسة إلى: تحقيق استقرار الأسعار، تبيان نقائص و معوقات تطبيق هذه السياسة في الجزائر، معرفة إذا ما كانت المتغيرات النقدية تؤثر على معدل التضخم خلال فترة الدراسة متغيرات الدراسة: سعر الفائدة، سعر الصرف، عرض النقد، معدل التضخم

خلصت الدراسة إلى:

- نتائج التقدير مطابقة للعلاقة التي تربط بين التضخم وسعر الفائدة لمنطق النظرية الاقتصادية
- التضخم غالبا ما يكون مستوردا من الخارج وهذا راجع إلى ضعف بنية الاقتصاد الجزائري وتبعيته للخارج.

الدراسة الثالثة: هتمات السعيد. بختي إبراهيم، دراسة قياسية تنبؤية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال الفترة (2002-2020)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد 07، العدد 02، 2020

إشكالية الدراسة: ماهي المعدلات المتوقعة لهاته الظاهرة على المدى القصير بناء على الفترة (2002-2020) ؟

هدفت الدراسة إلى:

- تجديد الدراسات التنبؤية حول التضخم في الجزائر ، باستخدام نماذج السلاسل الزمنية الخطية
- تقييم أساليب قياس و مراقبة تطور الأسعار الاستهلاكية في الجزائر

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

- التركيز على الجانب القياسي في دراسة الظاهرة التضخمية في الجزائر

### خلصت الدراسة

- تزايد أسعار السلع الاستهلاكية
- التوسع في الإصدار النقدي دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج
- تدهور في القدرة الشرائية للدينار
- استمرار ارتفاع الأسعار على المدى الطويل

### المطلب الثاني: الدراسات التي استخدمت VAR

اختيرت دراستين تناسب موضوع الدراسة:

الدراسة الأولى: مولاي بوعلام، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2015)، مجلة معارف، مجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016.

إشكالية الدراسة: هل الاجراءات المتخذة للتحكم بعرض النقود والسياسة المالية ساهمت في التأثير على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 الى 2015؟

سعت الدراسة إلى معرفة مدى أو درجة تأثير السياسة المالية وعرض النقود على مستوى الأسعار (التضخم) والنمو الاقتصادي.

متغيرات الدراسة: اللوغاريتم معدل التضخم، اللوغاريتم النفقات العامة، اللوغاريتم عرض النقود، اللوغاريتم الناتج الداخلي الخام

توصلت الدراسة إلى:

- معلمة النفقات تؤثر ايجابيا على معدل التضخم في الجزائر, كما أن مؤشر التضخم يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.
- هناك ارتباط إيجابي بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

الدراسة الثانية: أسماء مخاليف، محاولة قياسية لدراسة محددات التضخم في الجزائر باستخدام نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1980-2015، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، العدد7، مارس 2019.

إشكالية الدراسة: ما هي أهم العوامل المسببة للتضخم في الجزائر؟

هدفت الدراسة إلى: التركيز على تطور معدلات التضخم في الجزائر

وتوصلت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر العوامل المحددة للضغوط التضخمية في الجزائر.

المطلب الثالث: الدراسات التي استخدمت نموذج ARDL

تم اختيار بعض الدراسات التي تتوافق والدراسة الحالية:

الدراسة الأولى: علي العمري. عزالدين وادي، نمذجة قياسية لمحددات التضخم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2020.

إشكالية الدراسة: ما هي أهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهميتها من كوهنا تعالج ظاهرة التضخم وأهم محدداته من مؤشرات اقتصادية كلية سواء كانت مؤشرات نقدية أو غير نقدية.

متغيرات الدراسة: مؤشر أسعار الاستهلاك، سعر الصرف الحقيقي، الواردات

نتائج الدراسة:

- يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهي المستوى العام للأسعار، سعر الصرف الاسمي، كتلة الأجور والكتلة النقدية أي أنها تتبع تقريبا سلوكا متشابها.
- المتغيرات المقبولة والتي استخدمت كمتغيرات مؤثرة على التضخم في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة هي سعر الصرف، كتلة الأجور والكتلة النقدية



## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

الدراسة الثانية: مير أحمد، بورعدة حنان، دور السياسة النقدية الحديثة في استهداف التضخم بالجزائر دراسة قياسية للفترة (2001-2017). مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 03، العدد 03، أكتوبر 2019.

اشكالية الدراسة: ما مدى فعالية السياسة النقدية في اعتماد وتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر في الفترة (2001-2017) ؟

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة النقدية و معرفة مدى تحكم البنك المركزي الجزائري في عمليات القرض والنقد و التضخم.

متغيرات الدراسة: معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة، الكتلة النقدية

نتائج الدراسة:

- عدم توفر شروط تطبيق السياسة في الاقتصاد الجزائري
- ضرورة تحفيز النظام المصرفي الجزائري بمزيد من المرونة المالية
- ضرورة إعطاء الاستقلالية التامة للبنك المركزي في اتخاذ القرارات النقدية

الدراسة الثالثة: دقيش جمال بن باير حبيب، أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980 - 2017 باستخدام نماذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، ديسمبر 2019.

الاشكالية: ما هو تأثير الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر في ظل معطيات الناتج الداخلي الخام وسعر الصرف؟

أهداف الدراسة:

- إبراز ملامح التطورات الحاصلة في السياسة النقدية في الجزائر
- معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على أداء التضخم في الجزائر

متغيرات الدراسة:

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

سعر الصرف الاسمي، الناتج المحلي، الكتلة النقدية M2، الناتج المحلي الخام الحقيقي  $PIB_r$  ،  
السعر الصرفي الحقيقي TCR

### نتائج الدراسة:

- الناتج المحلي الخام له علاقة عكسية مع معدل التضخم حيث أن زيادة الناتج الوطني يؤدي إلى زيادة العرض عن الطلب وبالتالي تنخفض الأسعار .
- الواردات لها علاقة طردية مع معدل التضخم.

### المطلب الرابع: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

سيتم في هذا المطلب المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات سابقة العرض، والتعرف على أهم أوجه الشبه و الاختلاف بين كل منها، فمن خلال استعراضنا وتطرقنا لبعض الدراسات السابقة في مجال التضخم والكتلة النقدية لاحظنا بأن هناك مواطن تشابه ومواطن اختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة

#### الفرع الاول: أوجه التشابه

نلاحظ وجود بعض النقاط المشتركة و التوافق في الدراسة الحالية و الدراسات السابقة في النتائج والمنهج المستخدم(دراسة ميرأحمد وبورعدة حنان)ومنهم من تشابهت معها في نفس العنوان (دراسة دقيش جمال بن باير حبيب)، ونفس المتغيرات، إضافة إلى نفس الهدف (دراسة العيفة الويزة وتومي صالح ، دراسة مولاي بوعلام)

#### الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

هناك العديد من الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

## الفصل الأول: التفسير النظري لعرض النقود والتضخم

الجدول (1-1): المقارنة بين الدراسات

أوجه المقارنة	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الزمان	تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة 2020/1990	اختلفت الدراسات من فترة لأخرى
من حيث نموذج الدراسة	تم استخدام نموذج ARDL	اختلفت الدراسات القياسية في استخدام VAR وARIMA
من حيث الهدف	هدفت الدراسة الحالية إلى دراسة أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2020-1990 والوصول إلى العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم	اختلفت أهداف الدراسات السابقة من دراسة إلى أخرى

المصدر: من إعداد الطالبتين

### خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تم التعرف على الدور الكبير الذي تلعبه الكتلة النقدية على تحديد المستوى العام للأسعار ومستوى الإنتاج، وكذلك قوة تأثيرها في التطور الاقتصادي، وباعتبارها الموضوع الأساسي فقد حظيت باهتمام مختلف المفكرين والمدارس الاقتصادية، التي بحثت في دورها وتأثيرها على الاقتصاد. ويعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي ثار حولها النقاش والآراء والتي عانت منها المجتمعات على اختلاف أنظمتها، ولخطورة هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها كان من الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية التي تحد من الارتفاع في مستويات الأسعار والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تولد الضغوط التضخمية في الدول.

الفصل الثاني: نمذجة قياسية لأثر

الكتلة النقدية على التضخم في

الجزائر

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية من خلال قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 وسوف نستخدم من أجل قياس الأثر نماذج ARDL.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر في الفترة 1990-2020
- المبحث الثاني: قياس أثر كتلة النقدية على التضخم باستخدام نماذج ARDL في الجزائر في فترة الدراسة

### المبحث الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر في الفترة 1990-2020

عرفت الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج الذي يعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة خاصة، وتعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية للدولة، لذا عمدت السلطات في الحد من التضخم باعتبار العامل النقدي من أهم الأسباب المؤدية إلى التضخم نتيجة الإفراط النقدي في الاقتصاد

### المطلب الأول: تحليل تطور الكتلة النقدية في (الفترة 1990-2020)

سنحاول في هذا المطلب إلى تحليل الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة.

-يتكون العرض النقدي في الجزائر من المجاميع التالية:

-المتاحات النقدية (M1): تشمل الأوراق النقدية والقطع النقدية، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية.<sup>1</sup>

-الكتلة النقدية (M2): وتشمل على المتاحةات النقدية (M1) مضافاً إليها شبه النقود المتمثلة في الودائع لأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملة الأجنبية.

-سيولة الاقتصاد (M3): وتشمل الكتلة النقدية (M2) والودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط قبل أن يتحول إلى بنك تجاري متخصص في سنة 1998، أما بعد هذه السنة أصبح المجمع M2 معادلاً للمجمع M3، كما اعتبرت كل ودائعه ودائع لأجل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بطاهر علي، إصلاحات النظم المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص79.

الجدول(1-2): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	نمو الكتلة النقدية (%)	الكتلة النقدية M2 (الوحدة : مليار دج)
1990	11,3	343,005
1991	21,1	415,270
1992	24,2	515,902
1993	21,6	627,427
1994	15,3	723,514
1995	10,5	799,562
1996	14,4	915,058
1997	18,2	1081,518
1998	47,2	1592,461
1999	12,4	1789,350
2000	13,0	2022,534
2001	22,3	2473,516
2002	17,3	2901,532
2003	15,6	3354,422
2004	11,4	3738,037
2005	11,2	4157,585
2006	18,7	4933,744
2007	21,5	5994,608
2008	16,0	6955,968
2009	3,1	7173,052
2010	15,4	8280,740
2011	19,9	9929,188
2012	10,9	11015,100
2013	8,4	11941,500
2014	14,4	13663,900
2015	0,3	13704,500
2016	0,8	13816,300
2017	8,4	14974,600
2018	11,1	16636,700
2019	4,1	17314,500
2020	2,5	17740,00656



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات ONS

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الموجودات النقدية M2 شهدت ارتفاعا منذ سنة 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة (الأوراق النقدية) والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ففي كل سنة سجل ارتفاعا في الموجودات النقدية M1 في الاقتصاد، مما ينعكس على زيادة الكتلة النقدية M2، إذ نلاحظ أن متاحات النقد واصلت ارتفاعها المستمر بحيث تضاعفت في الفترة 1990-1994. ويفسر هذا الارتفاع ضعف بنكية الاقتصاد إذ أن نسبة كبيرة من هذه المتاحات قد خرجت عن المراقبة المباشرة للبنوك بحيث ذهب التدفق الائتماني تجاه المؤسسات العمومية، بعدما تم التراجع عن سياسة التشدد المالي المطبقة واستبدالها بسياسة نقدية توسعية إذ تم إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، ولكن كان لهذا الإجراء الأخير آثار سلبية بحيث بلغ التضخم أعلى مستوياته في تلك الفترة مما أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية من طرف الأفراد هذا ما جعلهم يتجهون نحو العقارات و الأصول الثابتة. كما أن كتلة شبه النقود قد عرفت ارتفاعا محسوسا منذ 1990، وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي، ونلاحظ هذه الزيادة خاصة منذ سنة 1996، حيث أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M2، ويفسر هذا أن معظم عمليات التبادل بين الأفراد و المؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي.

كما أن ارتفاع الودائع تحت الطلب يعتبر دليل على تفضيل الأفراد للسيولة الذي يرجع إلى عدة أسباب منها مستوى أسعار الفائدة، العادات، المعتقدات الدينية، عدم تطور المنتجات المصرفية..... الخ

في الفترة الممتدة 2000-2004 خلال هذه المدة ونتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية و تجميد أجور العمال، وتقليص حجم الإنفاق العام.

أما في سنة 2001 فقد قدرت نسبة النمو 22.3% أي أنها زادت بمقدار 451 مليار دينار في ظرف سنة واحدة، ولعل هذه الزيادة في الكتلة النقدية في سنة 2001 يعود إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية و المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي في أفريل 2001 الذي رصد حوالي 520 مليار دج من سنة 2001 إلى سنة 2004 وكذلك برنامج تنمية الجنوب، حيث ارتفعت إلى 2473.5 مليار دج مقابل 2022.5 مليار دج سنة 2000.

كما تميزت الفترة الممتدة من 2005-2007 بزيادة نمو الكتلة النقدية M2 حسب ما أكدته بنك الجزائر إلى حوالي 24.2% سنة 2007 مقابل 11.7 سنة 2005 ويرجع هذا النمو في الكتلة النقدية خاصة في جانب النقود القانونية إلى:

-تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و2006 ولم تعد إلى المسالك البنكية.

-تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تهريب الأموال.

الفترة الممتدة من 2005-2009 عرفت تذبذب في معدل تغير عرض النقود حيث بلغ معدل نمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173,052 مليار دينار.<sup>1</sup>

بالنسبة للفترة (2010-2014) فقد شهدت معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك.

أما فيما يخص سنتي 2015-2016 فقد شهدت M2 معدلات نمو ضئيلة جدا تمثلت في 0.13% و0.8% على التوالي وذلك راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وكذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب، لتبلغ سنة 2017 معدل 8.4%.

وإذا ما تمت مقارنة الكتلة النقدية بالنتائج المحلي الخام PIB للحصول على معدل سيولة الاقتصاد، يلاحظ أن هذا المعدل في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000، ويرجع هذا الارتفاع للشروع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ أموال جديدة في الاقتصاد الوطني من أجل تمويل عمليات التنمية، حيث لم تنخفض سيولة الاقتصاد عن مستوى 55,1% لسنة 2005، وبقي متوسط سيولة الاقتصاد خلال الفترة (2000-2014) يتجاوز ما نسبته 60%. هذا الارتفاع في معدل سيولة الاقتصاد ذو دلالة على الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، وكذلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة والتي تتطلب مبالغ وتعاملات مالية كبيرة واستمرار الإصدار النقدي. وقد استمر معدل سيولة الاقتصاد في الارتفاع حتى سنة 2017، ويعني ذلك أن النمو المتزايد للكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية.<sup>2</sup>

في سنة 2017 انخفض النمو الاقتصادي و انخفض معدل التضخم قليلا رغم انتعاش الكتلة النقدية حيث سجلنا معدل نمو بلغ 8.38% في هذه السنة ، هذا الارتفاع راجع إلى الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب على

<sup>1</sup> كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2014-2015، ص 110.<sup>1</sup>  
1 ط.د. وسام، مويبي د. أمال بوسمين، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020، ص 663.

مستوى المصارف، وكذلك ارتفاع صافي القروض الموجهة للدولة قدر بحوالي 79.8% في سنة 2017 مقارنة مع سنة 2016، وذلك تحت تأثير مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، نجم ارتفاع صافي مستحقات بنك الجزائر عن الشراء المباشر لسندات الخزينة وذلك في إطار التمويل غير التقليدي، بمبلغ قدره 2485 مليار دينار وهذا لتغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة العمومية بموجب سنة 2017 وكذلك لتمويل الدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار، وتابعت الكتلة النقدية ارتفاعها في سنة 2018 حيث بلغ معدل نموها 11.1% والنتائج عن الإصدار النقدي في إطار التمويل غير التقليدي، وفي المقابل تم تسجيل في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وكمحصلة تم تسجيل ارتفاع في معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر و بالتالي تسجيل معدلات تضخم مرتفعة نوعا ما خلال السنتين المذكورتين، لينخفض معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2019 ليبلغ 4.27% وهذا بسبب التخلي عن آلية التمويل غير التقليدي مع مطلع هذه السنة، وفي سنة 2019 ليبلغ 4.27% وهذا بسبب التخلي عن آلية التمويل غير التقليدي مع مطلع هذه السنة، وفي المقابل واصل معدل النمو الاقتصادي انخفاضه في هذه السنة ليبلغ 0.8% وهذا ما ساهم في انخفاض معدل التضخم ليبلغ 1.95% (بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017)؛

على عكس سنتي 2015 و2016، ارتفعت الكتلة النقدية (M2) ب6.0% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017.

خص هذا الارتفاع المكونات الأساسية للكتلة النقدية، وهي:

1- الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف (7.0%) ومراكز الصكوك البريدية (6.9%)؛

2- الودائع لأجل (5.5%)؛

3- التداول النقدي (7.2%).

نتيجة لذلك:

1- على مستوى المصارف، أصبحت الودائع تحت الطلب تمثل 46.1% من إجمالي الودائع، وتمثل الودائع لأجل 53.9%.

2- ارتفعت حصة التداول النقدي في الكتلة النقدية M2، قليلا، منتقلة من 32.2% في سبتمبر 2016، مقابل 32.9% في سبتمبر 2017.

تشير هذه النسبة المعتبرة للتداول النقدي ( ما يقارب 4780 مليار دينار) مكتنزة خارج القنوات المصرفية. وهذا ما يبرز بوضوح ضرورة إدراج جمع هذه الموارد المعتبرة المتواجدة خارج القنوات المصرفية، كأولوية في استراتيجية المصارف التجارية.

وفي هذا الصدد، أريد أن أشير إلى أن مستوى النقد المتداول خارج النظام المصرفي قد عرف انخفاضا بمبلغ 105 مليار دينار خلال شهر واحد (ديسمبر 2017)، نتيجة وضع حيز التنفيذ لتعليمة بنك الجزائر الصادرة في أواخر أكتوبر 2017 المتعلقة بتوطين الواردات من السلع بهدف بيعها على الحال وبالدفعة المسبق الخاص بها. وسمح هذا المبلغ (105 مليار دينار) بارتفاع نسبي لمستوى موارد البنوك بمبلغ 172 مليار دينار في شهر واحد. نتيجة لذلك، انخفض مستوى التداول النقدي خارج النظام المصرفي من 4780 مليار دينار في نهاية سبتمبر إلى 4675 مليار دينار في نهاية ديسمبر .

بالنسبة للودائع لدى المصارف، لقد عرفت ارتفاعا لتبلغ 9602 مليار دينار جزائري، على الرغم من انخفاض ودائع قطاع المحروقات بحوالي 8%. خص هذا الارتفاع كل من موارد القطاع العمومي الاقتصادي (+3.9) وموارد القطاع الخاص والأسر (+4.2%). توزع هذه الودائع كما يلي:

- 1-ودائع تحت الطلب (41.4%، بقائم 3976 مليار دينار جزائري)، تخص نسبة 46.3% منها القطاع العمومي الاقتصادي وتخص نسبة 42.0% منها القطاع الخاص والأسر. أما النسبة الباقية (11.7%) فهي تمثل ودائع تحت الطلب لم توزع بعد حسب القطاعات؛
  - 2- ودائع لأجل (48.5%، بقائم 4653 مليار دينار جزائري)، 3418 مليار منها تخص القطاع الخاص والأسر و1154 مليار دينار تخص ودائع القطاع العمومي الاقتصادي؛
  - 3-ودائع كضمان (10.1%، بقائم 973 مليار دينار جزائري).
- تسمح دراسة مقابلات الكتلة النقدية (M2) بتحديد العمليات التي تؤثر على تطورها وكذا تطور السيولة المصرفية.

ترابطا مع عجز الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وفي وضع انخفاض طفيف لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، انخفض صافي الموجودات الخارجية (أي احتياطات الصرف معبر عنها بالدينار) ب 7.6% خلال التسعة أشهر الأولى من 2017 (وهذا يعني أن هناك تقلص في الاحتياطي النقدي).

ارتفع، من جديد، صافي القروض للدولة ب 39.3%، منتقلا من 2682 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 3735 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، لاسيما إثر انخفاض الموجودات في صافي حسابات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر (أي صندوق ضبط الإيرادات والحساب الجاري)، التي انتقلت من

870.1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 إلى 24.8 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، على الرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة (-6.6%).

وبالرغم من انخفاض موارد المصارف جراء عجز المدفوعات الخارجية، واصلت القروض للاقتصاد ارتفاعها خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، بوتيرة قدرها 9%، مقابل 7.3% خلال نفس الفترة من سنة 2016. تطلبت وتيرة توسع القروض هذه في وضع انخفاض موارد المصارف، لجوء المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2017.

في هذه الفترة، بلغ مستوى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر 559.5 مليار دينار جزائري.

خلال 2017، بلغ معدل نمو القروض للاقتصاد 12.3%، أي ارتفاع بمبلغ 973 مليار دينار ليبلغ حجم القروض 8883 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017.

تشير دراسة هيكل القروض حسب القطاع القانوني، إلى أن حصة القروض للقطاع العمومي قد انتقلت من حوالي 50% في نهاية 2016 إلى 48.6% في نهاية 2017، وانتقلت حصة القروض للقطاع الخاص من 50% إلى 51.4%، منها 7.4% إلى الأسر.

خص ارتفاع القروض مجمل قطاعات الاقتصاد، مع وتيرة ارتفاع أقوى بالنسبة للقطاع الخاص والأسر أي:

1- ارتفاع بنسبة قدرها 7.22% للقطاع الاقتصادي العمومي، حيث بلغ قائم القروض لهذا القطاع 4237.4 مليار دينار جزائري،

2- زيادة قدرها 11.86% للقطاع الخاص والأسر، حيث بلغ قائم قروضها 4426.3 مليار دينار جزائري.

للإشارة، فإن القروض الممنوحة للأسر، أساسا في قروض رهنية.

ضمن القائم الإجمالي للقروض الموجهة للاقتصاد، تهيمن حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 74.5%.

انتقلت نسبة القروض المصرفية إلى الودائع المجمعة بالدينار، من 87.1% في نهاية 2016 إلى حوالي 91% في نهاية 2017. هذا ما يشير إلى انخفاض فائض الموارد المجمعة من طرف المصارف مقارنة بالقروض الموزعة. نتيجة لذلك، تواصل في 2017، انخفاض السيولة المصرفية، الذي بدأ في 2015.

بالفعل، انتقلت السيولة المصرفية من 821 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 512 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017. يترافق هذا التطور للسيولة المصرفية مع عودة عمليات إعادة تمويل المصارف من طرف بنك الجزائر، أي عمليات إعادة الخصم وخاصة عمليات السوق المفتوحة ذات آجال استحقاق مختلفة ابتداء من مارس 2017.

خلال الفصل الأخير من سنة 2017، ارتفعت السيولة المصرفية نتيجة لوضع حيز التنفيذ للتمويل غير التقليدي.<sup>1</sup>

عرفت الكتلة النقدية (M2) زيادة معتبرة ب 7.12% في نهاية 2020 بعد أن سجلت تراجعاً ب 0.78% في نهاية 2019، حسبما افاد به يوم الأحد 28 فيفري 2021 21:51.

وأضاف ذات المصدر أن ذلك يعكس انتعاش زيادة الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2)، مقدراً إياها ب 682.717 مليار دج في نهاية 2020 مقابل 16506.6 مليار في نهاية 2019.

كما أشار بنك الجزائر إلى أن الارتفاع يمثل 9.05% خارج ودائع المحروقات، مقابل 6.03% في نهاية ديسمبر 2019، في حين عرفت الأوراق النقدية المتداولة خارج البنوك ارتفاعاً ب 12.93% منتقلة من 9437.6 مليار دج في نهاية 2019 إلى 140.76 مليار دج في نهاية 2020.

وذلك يوازي - حسب بنك الجزائر - 34.73% من الكتلة النقدية (M2) في نهاية 2020 مقابل 32.94% في نهاية 2019.

وأوضح بيان بنك الجزائر، أن الودائع النقدية قد انخفضت ب 3.22% وهو انخفاض أقل من ذلك المسجل في نهاية 2019 (-19%)، مشيراً إلى أن تلك الودائع انتقلت من 4.351.2 مليار دج في نهاية 2019 إلى 4.211 مليار دج في نهاية 2020.

أما الودائع لأجل فقد سجلت بالمقابل نمو إيجابياً 3.98% لسنة 2020، مقابل ارتفاع ب 5.71% بالنسبة التي سبقتها.

كما أكد بنك الجزائر، أن تلك الودائع النقدية المحصلة من القطاع العمومي قد انخفضت بشكل كبير ب 17.80% في نهاية 2020 في الوقت الذي عرفت فيه الودائع النقدية المحصلة من المؤسسات الخاصة والعائلات ارتفاعاً ب 10.62% و 9.01% على التوالي.

أما الودائع لأجل بالدينار المحصلة من القطاع العمومي فقد عرفت انخفاضاً ب 7.86%، في حين أن تلك المحصلة من المؤسسات الخاصة والعائلات فقد سجلت ارتفاعاً ب 30.53% و 2.70% على التوالي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 توجهات سنة 2017، فيفري 2018، ص 13-14-15-16-17-18.  
<sup>2</sup> <https://www.aps.dz.22705/2022> 9:26

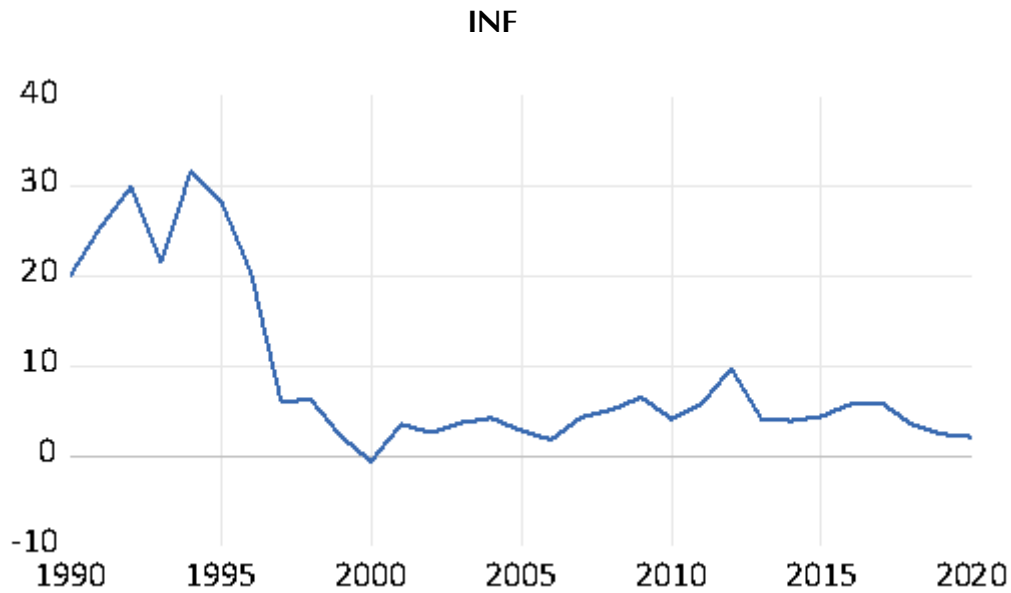
المطلب الثاني: تطور التضخم

الجدول (2-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	20.2	25.5	30	21.6	31.7	28.4	6.1	6.2	2.1	0.6-	3.5
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	3.5	2.6	3.7	4.2	2.8	1.8	4.3	5.1	6.5	4.1	5.8
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
معدل التضخم	9.7	4.1	3.9	4.4	5.8	5.9	3.5	2.4	2.1		

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات من الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل (1-2): تطور معدلات التضخم في الجزائر



المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق ومخرجات برنامج eviews

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدل التضخم شهد تذبذبا من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة ويمكن تقسيم هذه الفترة بالاعتماد على ارتفاع و انخفاض معدلات التضخم خلالها كما يلي:

**الفترة من 1990-1995:** عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 20.2 في عام 1990 إلى 30 سنة 1992 أي بزيادة قدرها 10 نقاط في مدة سنتين فقط، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل من بينها التوسع النقدي المتتالي خلال سنوات هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم ب 8 نقاط ليصل إلى 21.6 ، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي، ثم عاد معجل التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث ارتفع من معدل 21.6 سنة 1993 إلى 28.4 سنة 1995، ويمكن القول أن نظام الأسعار كان أهم منبع للتضخم خلال هذه الفترة، بحيث أدت سياسة تحرير الأسعار إلى زيادة المسار التضخمي في الجزائر.<sup>1</sup>

**الفترة من 1996-2000:** خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية من عام 1995 وقد بلغ معدل 28.4 فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقتصر على معدل – 0.6 سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

- التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التوسع النقدي.
- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.
- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت خلال السنة أكبر معدل لها 32%.<sup>2</sup>

**الفترة 2001-2011:** هي تمثل مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من برنامج دعم

<sup>1</sup> اسمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتينة1، ص 183  
<sup>2</sup> مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 67



الإعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى غاية برنامج التنمية الخماسي الذي هو بصدد التنفيذ حاليا، و التي خلالها نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت نوعا ما ارتفاعا نسبيا مقارنة بنهاية المرحلة الثانية، حيث انتقلت من 2.6% سنة 2002 إلى 4.3% سنة 2005 ثم إلى 6.5% سنة 2009، و يفسر ذلك كون أن هذه المرحلة بصفة عامة في ظل تنفيذها لهذه البرامج توسعت في الإنفاق العام من خلال الأجور و الرواتب و عرفت نموًا في الكتلة النقدية  $M_2$  خاصة سنوات 2001، 2007، 2011 من جهة و نقص في العرض الكلي إضافة إلى ارتفاع الواردات (تضخم مستورد)، بالإضافة إلى أن هذه البرامج في مجملها هدفت إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم مرتفعة نسبيا.<sup>1</sup>

الفترة 2012-2020: بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا سنة 2012 قدر بـ 9.7، سجل سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا قدر بـ 4.1، وقد ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي، تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية التي بلغت وتيرته 3.18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006، وقد واصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 3.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول، وهو ما سيقبل حدة الصعوبات المالية للجزائر. أما سنة 2015 فانخفاض متوسط سعر البرميل ليصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 وهو 37 دولار للبرميل، سيعرض الجزائر لضرب بسبب انخفاض سعر النفط أقل من السعر المرجعي، هذا الانخفاض من شأنه رفع معدلات التضخم.<sup>2</sup>

تباطأ متوسط الوتيرة السنوية للتضخم من جديد في 2018، لينخفض إلى 3.5% مقابل 5.9% في 2017. ليبلغ 2.1% في سنة 2020، و هذا التباطؤ في نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، الأكثر وضوحا من حيث الانزلاق السنوي، حدث على الرغم من الارتفاع في نمو الكتلة النقدية  $M_2$ .<sup>3</sup>

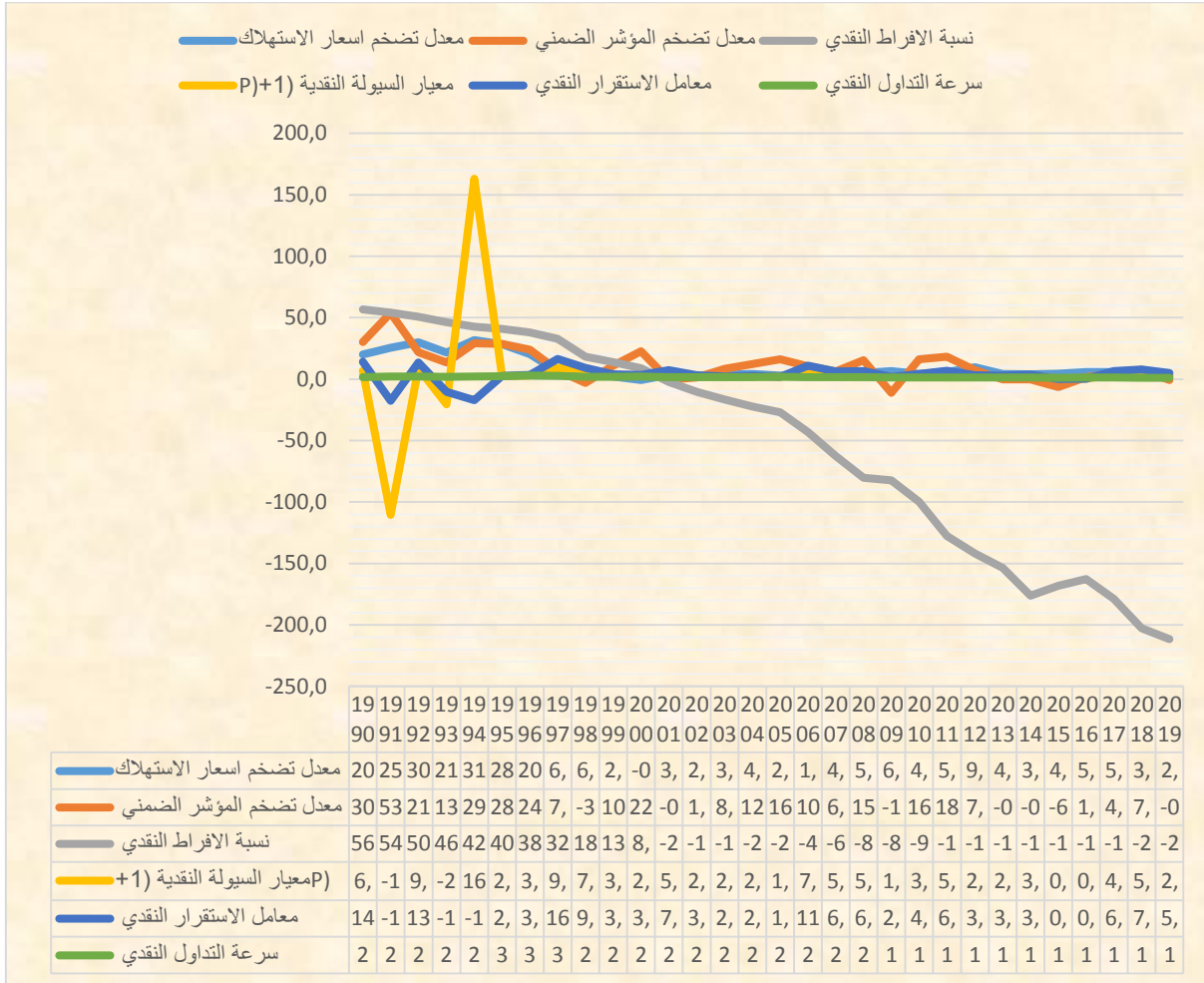
<sup>1</sup> أسماء ناويس، أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2011، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013، ص 173

<sup>2</sup> سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 190

<sup>3</sup> التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 5

1- قياس التضخم

الشكل (2-2): تطور نمو المؤشر الضمني للأسعار PGDP ونمو مؤشر أسعار الاستهلاك CPI



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الرقم القياسي الضمني في الجزائر تزايد بشكل مستمر، خلال الفترة (1990-2013) صاحبه ارتفاع في مؤشر أسعار الاستهلاك.

إن المؤشر الضمني في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) قد اتجه للتزايد بشكل مستمر، فهو يعكس التغيرات الفعلية و الحقيقية التي طرأت على المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة، إذ اقترن ذلك الارتفاع في الأسعار بمعدلات النمو في كمية النقود. حيث أن أكبر نسبة للتوسع النقدي حدثت في الفترة (1990-2013)، ثم انخفضت سنة 1995 لتعود بقوة في السنوات التي بعدها، وشهدت أعلى نسبة نمو سنة 2001، وذلك بسبب التحسن في حجم الأصول الأجنبية، الموجودة في بنك الجزائر والبنوك التجارية، وعند المقارنة بمعدلات النمو في الناتج المحلي الخام بالأسعار الحقيقية الذي بلغ 1.6% سنة 1992 وانخفض سنة 1993 و1994، وقد كانت

معدلات النمو في كمية النقود دائما أعلى من معدلات النمو الناتج المحلي الخام بالأسعار الحقيقية خلال هذه الفترة، فساهمت هذه الزيادة الكبيرة التي حدثت في كمية النقود إلى اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الأعلى ، والتي انعكست على الارتفاعات المستمرة من كل من الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي للأسعار المستهلك، كما هو مبين في الشكل أعلاه.

وابتداء من سنة 1996 نلاحظ اتساع الهوة بين نمو المؤشر الضمني ونمو المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك لاختلاف العوامل التي تؤثر على هذين المؤشرين، حيث أن تزايد وتيرة نمو مؤشر أسعار الاستهلاك يعود بدرجة كبيرة إلى انخفاض درجة التضخم المستورد، واتجاه مستوى الأسعار العالمية نحو الانخفاض في السنوات الأخيرة. أما التضخم الذي حدث في المؤشر الضمني فهو نتيجة ارتفاع التكاليف الإنتاجية، وذلك لاحتوائه على أسعار السلع الوسيطة والإنتاجية، وكذا أسعار البترول التي يتضمنها هذا المؤشر في جانب أسعار الصادرات. ونلاحظ في سنة 2009 انخفاض واضح في المؤشر الضمني ورغم ذلك بقي معدل التضخم مرتفع حيث قدر خلال نفس السنة بـ 5.73%، وهو ما يؤكد التفسير السابق حيث انخفض سعر البترول خلال نفس السنة إلى 62.2 دولار/برميل، وكذلك أسعار الصادرات، وقد تضاعف المؤشر الضمني خلال الفترة (1990-2012) حوالي 15 مرة. سوف نعتمد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية (M2)، والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، والودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية و الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك)، وشبه النقود (الودائع لأجل).

ومن خلال الجدول نلاحظ أن سنوات التسعينات قد عرفت ضغوطا تضخمية لأن معامل الاستقرار النقدي أكبر من الصفر. بالنسبة للسنوات (1991، 1994، 1993) نلاحظ التدهور الذي حدث في قيمة الناتج المحلي الخام، فقد انخفض معدل نموه خلال هذه السنوات بـ 1.2%، 2.1%، -0.9% على التوالي. في حين نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذ نسبا مرتفعة في تلك السنوات، وكانت تمثل 20.8%، 7.29% و 15.7% على التوالي، وهذا فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي.

لكن إذا ما قارنا هذه النتائج مع الضغوط التضخمية التي عاشها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينات نلاحظ وجود تعارض حيث أن السنوات 1994، 1993، 1995 تمثل معدلات تضخم مرتفعة 29.04%، 29.77%، 20.54% على التوالي. في حين سجل معامل الاستقرار النقدي نتائج منخفضة 9.39%، 16.6%، 5.66% ونلاحظ وجود تعارض في سنة 2001 حيث كان معدل التضخم منخفضا 4.2% بالمقارنة مع معامل الاستقرار النقدي الذي سجل قيمة كبيرة (B=51,04)، في المقابل كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي 3.01% والتغير الحاصل في السيولة المحلية M2 قدر بـ 54.05%. مما يعني أن التضخم منخفض نسبيا بالمقارنة مع قيمة معامل الاستقرار النقدي المرتفع (B=51.0). ويعود هذا التخفيض في قيمة العملة من جهة والتدهور الكبير

الذي حدث في قيمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة من جهة أخرى، ففي الوقت الذي انخفض فيه الناتج الداخلي، نجد أن التوسع في حجم السيولة المحلية أخذت نسب مرتفعة في تلك السنوات، حيث فاقت السيولة المحلية حاجات النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

أما خلال الفترة (2009-2014) فقد عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا واضحا يتناسب مع معدلات التضخم المسجلة، ماعدا سنة 2011 التي سجلت قيمة مرتفعة لمعامل الاستقرار النقدي ( $B=17.02$ ) لزيادة في معدل نمو حجم السيولة المحلية قدر ب 19.91، انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الذي قدر ب 2.8%، وكذلك سجلنا في كل من سنتي 2013 و2014 قيمة 5.64% و 10.63% في معامل الاستقرار على التوالي، أما سنة 2015، 2016 سجلنا معامل استقرار بقيم سالبة -3.47%، -2.50% مما يفسر وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة وأن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: تقديم لمنهجية نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

اتبعنا في هذه الدراسة الاحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة، حيث تم الاستعانة بنماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطننة.

#### 1- منهج الحدود ARDL

تمزج نماذج ARDL بين نموذج الانحدار الذاتي (AP) ونموذج الإبطاء الموزع المحدود، وهي منهجية حديثة طورها كل من Pesran 1997, Shinand and sun 1998، يتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، بمعنى أن هذا المنهج يمكن تطبيقه دون الأخذ بعين الاعتبار إذا ما كانت السلاسل الزمنية قيد الدراسة مستقرة عند مستوياتها<sub>0</sub> أو متكاملة من الدرجة الأولى أو حتى خليط من الاثنين معا.<sup>3</sup>

#### 2- مميزات نماذج ARDL<sup>4</sup>

- يفترض جميع متغيرات النموذج متغيرات داخلية.

<sup>1</sup> بن يوسف نوة، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 148-149.

<sup>2</sup> سمية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

<sup>3</sup> دحمان محمد ادرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 236

<sup>4</sup> أيمن العشوش، استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة لدراسة تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، مجلد 2، العدد 3، 2018 ص 29

- يمكن من خلال استخدام اختبار الحدود الحصول على معلمات علاقات التوازن قصيرة و طويلة الأجل معا في معادلة واحدة بدلا من معادلتين اثنتين.
- يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة صفر أو متكاملة من الدرجة الأولى أو متكاملة من درجات أخرى مختلفة. وذلك بخلاف منهجية Johansen التي تفترض نفس درجة التكامل لجميع المتغيرات

المبحث الثاني: قياس أثر كتلة النقدية على التضخم باستخدام نماذج ARDL في الجزائر في الفترة (1990-2020).

في هذا الجانب نحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث في تقدير الكتلة النقدية على التضخم في الآجلين الطويل والقصير وذلك بالاعتماد على منهجية ARDL التي تساعدنا في اختيار علاقة التكامل المشترك على المدى الطويل وتقدير سرعة تصحيح الاختلالات في العلاقة المدروسة في المدى القصير.

المطلب الأول: دراسة إحصائية وصفية للكتلة النقدية والتضخم في الجزائر.

قبل نمذجة العلاقة بين التضخم والكتلة النقدية نتطرق إلى المؤشرات الوصفية لهاته المتغيرات ونوع لعلاقة الممكن تقدرها بينهما.

الفرع الأول: مؤشرات الإحصاء الوصفي

1- دراسة مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة .

جدول (2-3): المؤشرات الإحصائية الوصفية.

	INF	M2
Mean	8.958065	6500.810
Median	4.400000	4157.585
Maximum	31.70000	17740.01
Minimum	-0.600000	343.0050
Std. Dev.	9.444779	5868.134
Skewness	1.361626	0.617952
Kurtosis	3.315978	1.927597
Jarque-Bera	9.708099	3.458446
Probability	0.007797	0.177422
Sum	277.7000	201525.1
Sum Sq. Dev.	2676.115	1.03E+09
Observations	31	31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

يوضح الجدول السابق مؤشرات النزعة المركزية ومؤشرات التشتت ومقاييس الشكل المحسوبة لمتغير الكتلة النقدية والتضخم. حيث يمكن أن نقرأ ما يلي:

- معدل قيم الكتلة النقدية في الفترة (1990-2020) يساوي 6500.810 حيث تراوحت قيم الكتلة النقدية بين 343.0050 و1774001. حيث كانت نصف القيم للكتلة النقدية أقل من 4157585 مليار دج. بينما تطورت القيم باختلاف النسبة<sup>1</sup>.
- فيما يظهر من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera 0.17 أكبر من 0.05 أننا نستطيع قبول فرضية التوزيع الطبيعي لقيم الكتلة النقدية.

2- قبل تقدير علاقة التضخم بدلالة الكتلة النقدية في الجزائر نمر في ما يلي:

دراسة مؤشرات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة جدول رقم 1.

حيث يمكننا أن نقرأ ما يلي:

معدل قيم التضخم في الفترة (1990-2020) يساوي 8.958065 حيث تراوحت قيم التضخم بين 31.70000 و-0.600000.

حيث كانت نصف القيم للتضخم أقل من 4.400000 مليار دج. بينما تطورت القيم وكان الاختلاف بنسبة 94.84%<sup>1</sup>. فيما يظهر من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera 0.007797 أكبر من 0.05 أننا نستطيع قبول فرضية التوزيع الطبيعي للتضخم.

<sup>1</sup>110.78% تعبر هذه النسبة على معامل الاختلاف للكتلة النقدية. متوسط/انحراف معياري\*100.

الفرع الثاني: تقدير طبيعة وقوة العلاقة الخطية (الارتباط الخطي) بين الكتلة النقدية والتضخم

في هذا يمكن أن يساعدنا معامل الارتباط الخطي لبيرسون  $r$  حيث توضح إشارة  $r$  السالبة أو الموجبة طبيعة العلاقة العكسية أو الطردية ما بين الكتلة النقدية والتضخم. بينما توضح قيمته قوة العلاقة.

$$r = \text{cov}(M_2; \text{inf}) / \text{sig}M_2 \text{siginf}$$

$\text{cov}(M_2; \text{inf})$ : التباين المشترك بين  $M_2$  و  $\text{inf}$ .

$\text{sig}M_2; \text{siginf}$ : الانحرافات المعيارية.

$$\text{حيث } -1 \leq r \leq 1$$

- يوضح الجدول التالي مصفوفة الارتباط.

#### جدول (4-2): مصفوفة الارتباط الخطي

Covariance Analysis: Ordinary  
Date: 05/19/22 Time: 11:50  
Sample: 1990 2020  
Included observations: 31

Correlation Probability	INF	M2
INF	1.000000 -----	
M2	-0.502993 0.0039	1.000000 -----

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

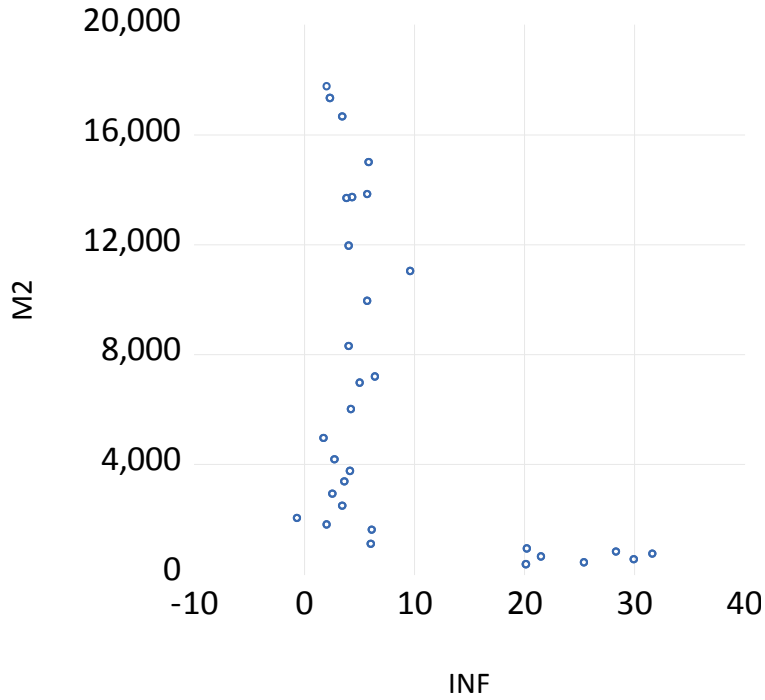
من خلال الجدول يتبين أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط  $\text{prob}=0.0039$  وهي أقل من 0.005 مما يجعلنا نقبل فرضية الارتباط الخطي ومنه وجود دلالة للارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة. حيث يظهر معامل الارتباط -0.0502 وعليه يوجد ارتباط خطي عكسي ما بين  $\text{inf}$  و  $M_2$  بنسبة 50% التفسير:

يؤثر الارتباط الخطي بشكل عكسي وهو ما يعكس النظرية الاقتصادية الكمية للنقود.

ويمكن أن يظهر نتائج مصفوفة الارتباط السابقة في الرسم التالي:

<sup>1</sup>94.84% تعبر هذه النسبة على معامل الاختلاف للتضخم.

الشكل (2-3): التمثيل النقطي للعلاقة بين المتغيرين



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات ONS

يظهر من خلال النقاط الممثلة للعلاقة المدروسة من خلال سحابة النقاط للعلاقة المدروسة أنها تدخل شكل خط مستقيم مما يوضح إمكانية صيغة العلاقة الخطية ما بين متغيرات التضخم والكتلة النقدية .

المطلب الثاني : اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية للكتلة النقدية والتضخم تبعاً لمنهجية ARDL كمرحلة أولى لا بد من تحديد درجة التكامل المشترك لكل من السلسلتين  $M_2$  و  $inf$  وسوف نستخدم في ذلك اختباري الجذر الوحدوي: ADF المطور وفيليبس بيرون PP والشكل التالي يبين منهجية هذه الاختبارات.

الفرع الأول: اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية للتضخم

1. اختبار الاستقرارية للمستوى الأصلي للسلسلة الزمنية للتضخم

تبعاً للمنهجية الموضحة أعلاه نقدر النموذج الثاني لاختبارات جذر الوحدة



- تقدير النموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع للسلسلة الزمنية للتضخم عند المستوى

الجدول (5-2): تقدير النموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.723584	0.7156
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INF)  
Method: Least Squares  
Date: 05/19/22 Time: 11:54  
Sample (adjusted): 1991 2020  
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.202934	0.117740	-1.723584	0.0962
C	3.061696	2.930084	1.044917	0.3053
@TREND("1990")	-0.116177	0.127305	-0.912587	0.3695
R-squared	0.102167	Mean dependent var		-0.603333
Adjusted R-squared	0.035661	S.D. dependent var		4.577568
S.E. of regression	4.495207	Akaike info criterion		5.938540
Sum squared resid	545.5859	Schwarz criterion		6.078660
Log likelihood	-86.07810	Hannan-Quinn criter.		5.983365
F-statistic	1.536204	Durbin-Watson stat		1.837526
Prob(F-statistic)	0.233421			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

يظهر من خلال الجدول أن معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويًا عن الصفر حيث أن  $prob=0.05$  أقل من 0.36 ليس له دلالة إحصائية. وعليه نمر إلى تقدير النموذج بوجود قاطع

- تقدير نموذج لاختبار جذر وحدوي للسلسلة الأصلية للتضخم بوجود قاطع.

الجدول (6-2): تقدير النموذج بوجود القاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.501015	0.5194
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INF)  
Method: Least Squares  
Date: 05/19/22 Time: 11:54  
Sample (adjusted): 1991 2020  
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.131239	0.087433	-1.501015	0.1445
C	0.602312	1.146605	0.525300	0.6035
R-squared	0.074473	Mean dependent var		-0.603333
Adjusted R-squared	0.041419	S.D. dependent var		4.577568
S.E. of regression	4.481767	Akaike info criterion		5.902252
Sum squared resid	562.4145	Schwarz criterion		5.995665
Log likelihood	-86.53378	Hannan-Quinn criter.		5.932136
F-statistic	2.253045	Durbin-Watson stat		1.920328
Prob(F-statistic)	0.144545			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ عدم وجود الدلالة الإحصائية للثابت c في هذا النموذج وعليه من أجل اختبار الاستقرار

- نمر للنموذج الأول (للصيغة الأولى) بدون قاطع وبدون اتجاه عام

الجدول (7-2): تقدير النموذج بدون قاطع وبدون اتجاه عام.

Null Hypothesis: INF has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.607895	0.1004
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INF)  
Method: Least Squares  
Date: 05/19/22 Time: 11:54  
Sample (adjusted): 1991 2020  
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.099065	0.061611	-1.607895	0.1187
R-squared	0.065352	Mean dependent var		-0.603333
Adjusted R-squared	0.065352	S.D. dependent var		4.577568
S.E. of regression	4.425463	Akaike info criterion		5.845392
Sum squared resid	567.9571	Schwarz criterion		5.892099
Log likelihood	-86.68088	Hannan-Quinn criter.		5.860334
Durbin-Watson stat	1.965073			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

يظهر من خلال أعلى الجدول من خلال القيمة الاحتمالية لاختبار الجذر اللاحدي 0.1004 أكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية الجذر اللاحدي أي أن السلسلة الزمنية للتضخم عند المستوى الأصلي غير مستقرة.

2. اختبار استقراره السلسلة الزمنية للتضخم بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

الجدول (2-8): نتائج تقدير نموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى D(Inf)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.596392	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INF,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/19/22 Time: 11:55  
Sample (adjusted): 1992 2020  
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.053370	0.188223	-5.596392	0.0000
C	-2.099821	1.867994	-1.124105	0.2712
@TREND("1990")	0.078760	0.102973	0.764863	0.4512
R-squared	0.547972	Mean dependent var	-0.193103	
Adjusted R-squared	0.513201	S.D. dependent var	6.638789	
S.E. of regression	4.631948	Akaike info criterion	6.001529	
Sum squared resid	557.8285	Schwarz criterion	6.142974	
Log likelihood	-84.02218	Hannan-Quinn criter.	6.045828	
F-statistic	15.75931	Durbin-Watson stat	2.096079	
Prob(F-statistic)	0.000033			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا من خلال الجدول أن معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر 0.45 أكبر من 0.05. وعليه نمر لتقدير الصيغة الثانية بوجود قاطع كما في الجدول التالي لاختبار الاستقرار

الجدول (9-2): تقدير اختبار الاستقرار لسلسلة الفروقات للتضخم بوجود قاطع.

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.605039	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(INF,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/19/22 Time: 11:55  
Sample (adjusted): 1992 2020  
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.045151	0.186466	-5.605039	0.0000
C	-0.834610	0.861135	-0.969197	0.3410
R-squared	0.537802	Mean dependent var		-0.193103
Adjusted R-squared	0.520683	S.D. dependent var		6.638789
S.E. of regression	4.596214	Akaike info criterion		5.954815
Sum squared resid	570.3800	Schwarz criterion		6.049111
Log likelihood	-84.34482	Hannan-Quinn criter.		5.984347
F-statistic	31.41646	Durbin-Watson stat		2.065308
Prob(F-statistic)	0.000006			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا من خلال القيمة الاحتمالية للقاطع c أكبر من 0.05 وعليه لا توجد دلالة إحصائية لهذا الثابت مما يجعلنا نمر للنموذج الثالث بدون قاطع وبدون اتجاه عام.

الجدول (10-2): تقدير اختبار الاستقرارية للسلسلة التضخم  $D(\text{inf})$  بدون قاطع وبدون اتجاه عام.

Null Hypothesis:  $D(\text{INF})$  has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.531237	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable:  $D(\text{INF},2)$   
Method: Least Squares  
Date: 05/19/22 Time: 11:56  
Sample (adjusted): 1992 2020  
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(\text{INF}(-1))$	-1.021132	0.184612	-5.531237	0.0000
R-squared	0.521721	Mean dependent var		-0.193103
Adjusted R-squared	0.521721	S.D. dependent var		6.638789
S.E. of regression	4.591233	Akaike info criterion		5.920049
Sum squared resid	590.2238	Schwarz criterion		5.967197
Log likelihood	-84.84070	Hannan-Quinn criter.		5.934815
Durbin-Watson stat	2.045724			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال منهجية اختبارات الجذر الحدودي يمكن استنتاج نتائجها من خلال هذا النموذج حيث نجد أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار تساوي 0.0000 وهي أقل من 0.05 وعليه نرفض فرضية وجود جذر وحدوي ونقبل بفرضية الاستقرار لسلسلة الفروقات من الدرجة الأولى للتضخم وعليه يكون التضخم متكامل من الدرجة 1. وهو شرط أساسي لتطبيق نماذج ARDL.

الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية للكتلة النقدية

بنفس الطريقة سوف نتبع منهجية اختبارات جذر الوحدة في تقدير الصيغ الثلاثة المذكورة سابقا للسلسلة الزمنية للكتلة النقدية.

1. اختبار الاستقرارية للسلسلة الزمنية للكتلة النقدية بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

جدول (11-2): تقدير النموذج بوجود معامل الاتجاه العام والقاطع

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.822379	0.6667
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(M2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/19/22 Time: 11:51  
Sample (adjusted): 1993 2020  
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.092926	0.050992	-1.822379	0.0814
D(M2(-1))	0.139421	0.180163	0.773862	0.4469
D(M2(-2))	-0.476260	0.186525	-2.553325	0.0178
C	-411.5483	268.6969	-1.531645	0.1393
@TREND("1990")	110.7346	35.17663	3.147960	0.0045
R-squared	0.540625	Mean dependent var		615.1466
Adjusted R-squared	0.460733	S.D. dependent var		514.5552
S.E. of regression	377.8625	Akaike info criterion		14.86737
Sum squared resid	3283942.	Schwarz criterion		15.10526
Log likelihood	-203.1432	Hannan-Quinn criter.		14.94010
F-statistic	6.766998	Durbin-Watson stat		1.815526
Prob(F-statistic)	0.000940			

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا من خلال الجدول أن معامل الاتجاه العام يختلف معنويًا عن الصفر وعليه يمكن اختبار الاستقرارية لسلسلة المستوى الأصلي من خلال هذا النموذج حيث يظهر القيمة الاحتمالية 0.666 أكبر من 0.05 وعليه نقبل بوجود فرضية جذر وحدوي أي أن السلسلة الزمنية للكتلة النقدية غير مستقرة عند المستوى الأصلي.

2. من أجل ضمان الاستقرار لآبد من إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

الجدول (2-12): نتائج اختبار الاستقرار للنموذج بوجود عامل و وجود معامل الاتجاه

للفروقات من الدرجة الأولى لسلسلة الكتلة النقدية.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.178159	0.0013
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(M2,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/19/22 Time: 11:52  
Sample (adjusted): 1993 2020  
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-1.374579	0.265457	-5.178159	0.0000
D(M2(-1),2)	0.512563	0.194219	2.639093	0.0144
C	-24.68476	172.5027	-0.143098	0.8874
@TREND("1990")	51.80735	14.50417	3.571894	0.0015
R-squared	0.548444	Mean dependent var		11.60266
Adjusted R-squared	0.491999	S.D. dependent var		555.1979
S.E. of regression	395.7126	Akaike info criterion		14.93082
Sum squared resid	3758123.	Schwarz criterion		15.12113
Log likelihood	-205.0314	Hannan-Quinn criter.		14.98900
F-statistic	9.716516	Durbin-Watson stat		1.741723
Prob(F-statistic)	0.000221			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا من خلال الجدول يختلف معنويا عن الصفر وعليه يمكن اختيار الاستقرار من هذا الجدول حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0013 وعليه نرفض فرضية وجود جذر وحدوي أي أن سلسلة الكتلة النقدية مستقرة بعد الفروقات من الدرجة الأولى وعليه نقول أنها متكاملة من الدرجة 1.



المطلب الثالث: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للتضخم في الجزائر.

بعد اختبارات الاستقرار السابقة تبين السلسلتين الزمنيتين للكتلة النقدية والتضخم متكاملتين من الدرجة 1 وهذا ما يسمح بتطبيق نماذج ARDL في قياس أثر الكتلة النقدية على التضخم.

-من أجل ذلك نحاول تقدير أكثر قدر ممكن من الصيغ والمفاضلة بينها كما يلي:

الفرع الأول: المفاضلة ما بين صيغ ARDL للعلاقة المدروسة

الجدول التالي يوضح أفضل 20 صيغة مقدره لعلاقة التضخم بدلالة الكتلة النقدية باستخدام ARDL

الجدول (2-13): أفضل الصيغ المقدره للعلاقة المدروسة

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: INF						
Date: 05/24/22 Time: 15:09						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 30						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
20	-75.343095	5.803192	5.947174	5.846006	0.703702	ARDL(1, 0)
15	-75.339319	5.876987	6.068962	5.934071	0.690905	ARDL(2, 0)
19	-75.342840	5.877247	6.069223	5.934332	0.690825	ARDL(1, 1)
10	-75.095304	5.932986	6.172955	6.004341	0.682644	ARDL(3, 0)
18	-75.273076	5.946154	6.186124	6.017509	0.678437	ARDL(1, 2)
14	-75.339153	5.951048	6.191018	6.022404	0.676860	ARDL(2, 1)
5	-74.617120	5.971639	6.259602	6.057265	0.679102	ARDL(4, 0)
9	-75.083633	6.006195	6.294159	6.091822	0.667819	ARDL(3, 1)
13	-75.264408	6.019586	6.307550	6.105212	0.663341	ARDL(2, 2)
17	-75.264573	6.019598	6.307562	6.105225	0.663337	ARDL(1, 3)
4	-74.551746	6.040870	6.376828	6.140768	0.664685	ARDL(4, 1)
8	-74.965782	6.071539	6.407497	6.171437	0.654242	ARDL(3, 2)
16	-75.219255	6.090315	6.426273	6.190213	0.647689	ARDL(1, 4)
12	-75.257958	6.093182	6.429140	6.193080	0.646677	ARDL(2, 3)
3	-74.498541	6.111003	6.494955	6.225172	0.648425	ARDL(4, 2)
7	-74.918188	6.142088	6.526040	6.256257	0.637325	ARDL(3, 3)
11	-75.208661	6.163605	6.547556	6.277774	0.629437	ARDL(2, 4)
2	-74.470743	6.183018	6.614964	6.311458	0.629657	ARDL(4, 3)
6	-74.875134	6.212973	6.644919	6.341413	0.618395	ARDL(3, 4)
1	-74.466424	6.256772	6.736712	6.399483	0.607997	ARDL(4, 4)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

يتم المفاضلة ما بين النماذج هنا من خلال معايير التفضيل AIC و BIC و HQ بالإضافة الى معامل تحديد المعدل Adj-R-sq حيث يكون النموذج أحسن كلما كانت معايير تفضيل أقل وعليه وجدنا ARDL(1,0) والذي سوف نقدره في الخطوة القادمة.

الفرع الثاني: نتائج تقدير النموذج الأفضل ل ARDL الممثل لعلاقة التضخم بدلالة الكتلة النقدية.

الجدول (2-14): نتائج تقدير النموذج الأفضل

Dependent Variable: INF				
Method: ARDL				
Date: 05/24/22 Time: 15:07				
Sample (adjusted): 1991 2020				
Included observations: 30 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M2				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.847040	0.103061	8.218813	0.0000
M2	-6.95E-05	0.000168	-0.414656	0.6817
C	1.267828	1.982612	0.639474	0.5279
R-squared	0.780455	Mean dependent var		8.583333
Adjusted R-squared	0.764193	S.D. dependent var		9.368917
S.E. of regression	4.549545	Akaike info criterion		5.962571
Sum squared resid	558.8556	Schwarz criterion		6.102691
Log likelihood	-86.43856	Hannan-Quinn criter.		6.007396
F-statistic	47.99091	Durbin-Watson stat		1.892112
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

يظهر من خلال الجدول السابق أن معادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتضخم

بدلالة الكتلة النقدية تكتب من الشكل التالي:

Estimation Command:

=====  
ARDL INF M2 @

Estimation Equation:

=====  
INF = C(1)\*INF(-1) + C(2)\*M2 + C(3)

Substituted Coefficients:

=====  
INF = 0.847040194955\*INF(-1) - 6.9484958684e-05\*M2 + 1.2678283933

Cointegrating Equation:

D(INF) = -0.152959805045\*(INF(-1) - (-0.00045427\*M2 + 8.28863761))

وعليه يتأثر معدل التضخم في كل سنة بقيمة المعدل في السنة السابقة والكتلة النقدية لهذه السنة حسب نموذج ARDL. بقيمة معدل موجب.

حيث عند زيادة معدل التضخم في الفترة السابقة 1% يزيد معدل التضخم في الفترة الحالية ب 0.87%

عند زيادة الكتلة النقدية ب 1 مليون جزائري ينخفض معدل التضخم ب 6.95\*5-10% (اس ناقص خمسة) علاقة عكسية حيث تفسر هذه العلاقة 78% من التغيرات الإجمالية للتضخم.

المطلب الرابع: اختبار علاقة التكامل المشترك ما بين الكتلة النقدية والتضخم. في هذا الجانب نحاول اختبار علاقة توازنه على المدى الطويل ما بين الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر قبل ذلك لابد من المرور على الاختبارات الإحصائية على البواقي بتقدير نموذج ARDL كشرط لتطبيق التكامل المشترك.

#### الفرع الأول: اختبارات تشخيص البواقي

1- ارتباط ذاتي للأخطاء

#### جدول (2-15): جدول اختبار PGF

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:  
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.006815	Prob. F(2,25)	0.9932
Obs*R-squared	0.016346	Prob. Chi-Square(2)	0.9919

Test Equation:  
Dependent Variable: RESID  
Method: ARDL  
Date: 05/24/22 Time: 15:11  
Sample: 1991 2020  
Included observations: 30  
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.011645	0.148955	-0.078178	0.9383
M2	-9.49E-06	0.000193	-0.049103	0.9612
C	0.170143	2.554398	0.066608	0.9474
RESID(-1)	0.019467	0.247473	0.078661	0.9379
RESID(-2)	0.025124	0.236340	0.106306	0.9162

## الفصل الثاني: نمذجة قياسية لأثر عرض النقود على التضخم في الجزائر

R-squared	0.000545	Mean dependent var	8.58E-16
Adjusted R-squared	-0.159368	S.D. dependent var	4.389861
S.E. of regression	4.726737	Akaike info criterion	6.095359
Sum squared resid	558.5511	Schwarz criterion	6.328892
Log likelihood	-86.43039	Hannan-Quinn criter.	6.170068
F-statistic	0.003407	Durbin-Watson stat	1.912861
Prob(F-statistic)	0.999975		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا من القيم الاحتمالية لمضاعف لاغرانج  $prob=0.9919$  أكبر من 0.05 وعليه نقبل

بفرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2- اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء

### جدول (2-16): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.096244	Prob. F(1,27)	0.7588
Obs*R-squared	0.103006	Prob. Chi-Square(1)	0.7483

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/24/22 Time: 15:11

Sample (adjusted): 1992 2020

Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	16.36922	8.122706	2.015242	0.0539
RESID^2(-1)	0.059075	0.190422	0.310231	0.7588

R-squared	0.003552	Mean dependent var	17.50764
Adjusted R-squared	-0.033354	S.D. dependent var	38.38891
S.E. of regression	39.02386	Akaike info criterion	10.23270
Sum squared resid	41117.27	Schwarz criterion	10.32699
Log likelihood	-146.3741	Hannan-Quinn criter.	10.26223
F-statistic	0.096244	Durbin-Watson stat	2.039624
Prob(F-statistic)	0.758767		

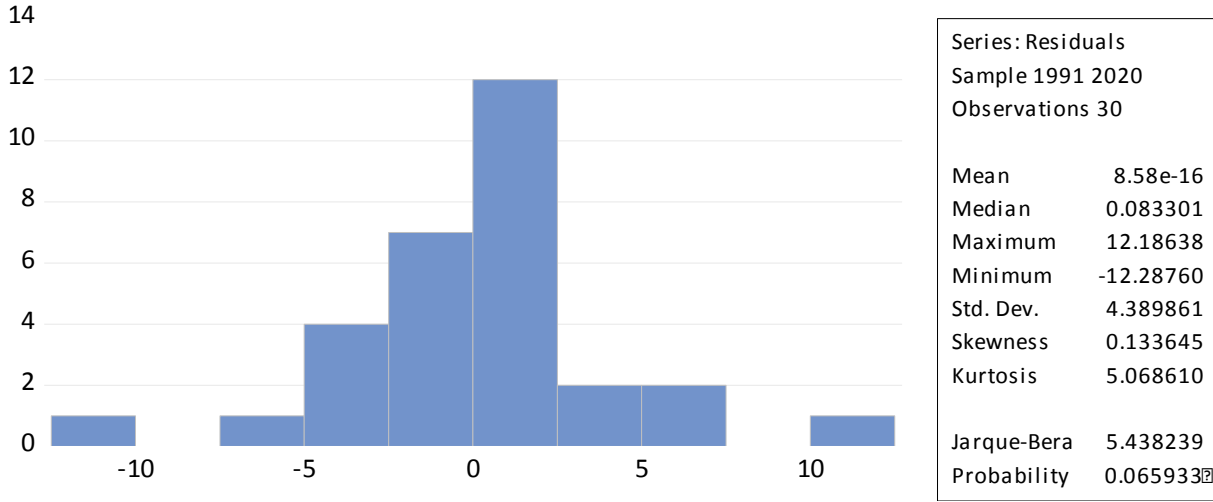
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا القيمة الاحتمالية لمضاعف لاغرانج  $prob=0.7483$  أكبر من 0.05 وعليه نقبل

بفرضية تباين تجانس الأخطاء المقدر (البواقي).

### 3- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

شكل (2-4): نتائج توزيع طبيعي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا من خلال القيمة الاحتمالية ل Jarque-Bera  $\text{prob}=0.065$  أكبر من 0.05 وعليه نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي.

من خلال نتائج الاختبارات الثلاثة السابقة لنموذج ARDL يمكن استخدامها في الكشف عن اختيار علاقة التكامل في المدى الطويل ما بين الكتلة النقدية والتضخم.

الفرع الثاني: اختبار الحدود للتكامل المشترك بين الكتلة النقدية والتضخم

يمكن استخدام اختبار الحدود في الكشف عن العلاقة التوازنية ما بين متغيرات الدراسة

جدول (2-17): اختبار الحدود **F-bounds test**

ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(INF)

Selected Model: ARDL(1, 0)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/24/22 Time: 15:12

Sample: 1990 2020

Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.267828	1.982612	0.639474	0.5279
INF(-1)*	-0.152960	0.103061	-1.484166	0.1493
M2**	-6.95E-05	0.000168	-0.414656	0.6817

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

\*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.000454	0.000976	-0.465334	0.6454
C	8.288638	9.399385	0.881828	0.3857

$$EC = INF - (-0.0005 * M2 + 8.2886)$$

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	0.961983 1	10%	3.02	3.51
		5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size 30		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة ل F-statistic 0.9619. بينما الحد الأدنى للاختبار الذي يفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأصلية هو يأخذ  $n=30$  ودرجة معنوية 5% الحد

الأدنى 4.09 أما الحد الأعلى الذي يفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى 4.663. وعليه فإن القيمة المحسوبة ما بين الحدين LCP و UCP .

لدينا من خلال الجدول أن القيمة المحسوبة دون الحد الأسفل وعليه نرفض فرضية العلاقة التوازنية على الأجل الطويل (تكاملية). ما بين 4.09 و 4.663 وعليه لا يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة المدروسة.

### خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر العرض النقدي على التضخم، وذلك باتباع أساليب الاقتصاد القياسي، حيث تعرفنا على متغيري الدراسة وتطورهما في الاقتصاد الجزائري.

وقمنا بعرض مدخل نظري حول منهجية نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، تم تقدير معالم هذا النموذج، ثم عرض نتائج الاختبارات وتحليلها، فتبين أن التضخم في الجزائر قد يعود لأسباب هيكلية كأثر السوق الموازية ووجود علاقة عكسية بين الكتلة النقدية والتضخم.



الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النقود في النشاط الاقتصادي وقد تبين من خلال هذه الدراسة أن النقود أداة تتطور مع تطور الفكر الإنساني وتطور حاجاته، حيث لم تعد مجرد أداة للتبادل بل هي عصب الحياة الاقتصادية، ويتم إصدار النقود من طرف البنك المركزي بحصوله على ثلاثة أنواع من الأصول تسمى بمقابلات الكتلة النقدية، وهي الموجودات من الذهب والعملات الصعبة، القروض المقدمة للدولة، والقروض المقدمة للاقتصاد. أما عملية خلق النقود فتتم عن طرق البنوك التجارية، البنك المركزي والخزينة العمومية.

تعد ظاهرة التضخم من أخطر الظواهر لما لها من تأثير كبير على حياة الفرد والمجتمع، حيث أخذ اهتمام كبير لدى الأفراد لما له من دور كبير على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فأقيم له دراسات وأبحاث وضعت برامج لمعالجته و تعتبر السياسة النقدية من أهم سياسات الاستقرار والتحكم في معدلات التضخم التي تطبقها الحكومات من خلال التحكم في العرض النقدي وسعر صرف العملة.

ومن هذا المنطلق حاولنا الإجابة على بعض التساؤلات والانشغالات التي من خلالها نريد التوصل إلى محاولة معرفة أهمية الكتلة النقدية وإبراز مدى تأثيرها على التضخم في الجزائر، حيث قسمنا الدراسة إلى فصلين تناول الفصل الأول منها الأدبيات النظرية للكتلة النقدية تعريفها ووظائف وخصائص وبالإضافة إلى التضخم وأنواعه ثم تحدثنا عن الدراسات والأبحاث وكذا المدخلات التي تناولت الموضوع محل الدراسة. الفصل الثاني: نمذجة قياسية لأثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر في الفترة (1990/2022)، وحاولنا تحليل الأثر المتبادل بينهما بخلاف معظم الدراسات التي قامت بدراسة علاقة التضخم بالكتلة النقدية لمختلف الدول، حيث استخدم في هذه الدراسة أدوات إحصائية وطرق قياسية حديثة تمثلت في التكامل المشترك، وأخيرا قمنا بعرض نتائج الدراسة ومناقشتها، ثم خرجنا بنتائج وهي كالآتي:

- 1- نتائج الدراسة
- عرفت الكتلة النقدية في الجزائر تطورا متزايدا مستمرا منذ بداية الاصلاحات النقدية و تميزت خلالها سياسة عرض النقود بارتباطها بالظروف العالمية والأوضاع الاقتصادية
- خلال فترة الدراسة هناك عدة وقائع اقتصادية تؤثر حتما على مسار التوسع النقدي والتضخم.

- يعتبر التضخم من بين المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لما له من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المستوى المعيشي للأفراد.
- يؤثر الارتباط الخطي بشكل عكسي وهو ما يعكس النظرية الاقتصادية الكمية للنقود.
- معدل التضخم مستقر من الدرجة الأولى ومنه التضخم متكامل من الدرجة 1.
- الكتلة النقدية تؤثر سلبا ومعنويا على معدل التضخم وهذا يعكس ما نصت عليه النظرية الاقتصادية لفيشر و مارشال.
- هناك علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة.
- سجل التضخم أدنى معدل له في سنة 2000 بـ 0.6% كأدنى معدل منذ الاستقلال وأعلى معدل له خلال فترة الدراسة في سنة 1994 بـ 31.7%
- طريقة التمويل المعتمدة أو بعبارة أخرى السياسة النقدية المصاحبة و المتمثلة في كل من القروض العامة و الإصدار النقدي كان لها دور مهم في حدوث التضخم في الجزائر في فترات معينة، خاصة في بداية التسعينيات.
- 2- اختبار الفرضيات
  - عند زيادة الكتلة النقدية بـ 1 مليون جزائري ينخفض معدل التضخم بـ  $10 \times 6.95$ <sup>5</sup> مليون جزائري، علاقة عكسية وهذا ما يفسر الفرضية الثانية
  - يتميز نموذج بنموذج مشترك للعلاقتين طويلة وقصيرة الأجل وهي تمثل قيمة ARDL مضافة عن باقي النماذج القياسية الأخرى وهو ما يناسب دراسة العلاقة الاقتصادية والقياسية بين التضخم وأدوات السياسة النقدية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- 3- التوصيات
  - ضرورة قيام البنك المركزي باستهداف السيولة في إدارته للسياسة النقدية.
  - الإصلاح الهيكلي والمالي للنظام المصرفي مع نظام رقابي كفاء وقادر على استخدام أدوات السياسة النقدية للمساهمة في خفض معدلات التضخم.
  - تنوع إيرادات الدولة .
  - تطبيق سياسة نقدية محكمة لامتناس الكتلة الزائدة من التداول مع التركيز على الأدوات غير المباشرة.
- 4- افاق الدراسة

تناول هذا البحث موضوع النقود في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تحديد العلاقة السببية بين كمية النقد والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020). وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لكن تبقى جوانب أخرى لاتزال بحاجة إلى دراسة أعمق، يمكن حصر أهم هذه الجوانب فيما يلي:

- دور السياسة المالية في التحكم في العرض النقدي في الجزائر.
- فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.
- السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر.
- دراسة أثر النمو في مداخيل النفط على المستوى العام للأسعار من المنظور القياسي
- أثر نمو عرض النقود على موازنة الدولة.

# قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، السامية (الكويت)، 1981.
- 2- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية 1981.
- 3- حامد محمد دويدار وعادل احمد حشيش، مبادئ الاقتصاد النقدي المصرفي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.
- 4- سهير محمد السيد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985.
- 5- حافظ محمود شلتوت، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الزقازيق مصر، 1990.
- 6- محمد سلطان أبو علي، اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر غالب عوض صالح وعبد الحفيظ 1991
- 7- بالعربي، اقتصاديات النقود والبنوك المعاصرة، مركز طارق للخدمات الجامعية، عمان، 2000.
- 8- ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 9- صلاح عبد الكريم، النقود و المؤسسات و الأسواق المالية، سفير الدولية للنشر، القاهرة، 2010.
- 10- صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- 11- عطا الله أبو سيف أبادير، اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية، جهاز نشر و توزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2020.
- 12- Berger, pierre, La monnaie et ses mécanismes ,puF paris,1982

ثانياً: الأطروحات

- 1- بطاهر علي، إصلاحات النظم المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- 2- بوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013
- 3- دحماني محمد ادرويش، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.
- 4- بن يوسف نوة، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016
- 5- سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016-2017

#### ثالثا: مذكرات

- 1- سالم سيدي عبد الله، محاضرات في الاقتصاد المالي، مذكرة الأقسام الروابع الاقتصادية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط، 1995.
- 2- جليط الطاهر، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.
- 3- بندقفل كمال، دراسة قياسية لتأثر الواردات ومستوى عرض النقود على التضخم في الجزائر الفترة (1970-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر 2011،
- 4- أسماء ناويس، أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائري للفترة 1990-2011، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013.
- 5- مقراني حميد، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، 2015.

6- كلثوم صافي، أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2014-2015.

7- مراد عبد القادر، " دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

#### رابعاً: مطبوعات

1- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1987.

2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

3- السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

#### خامساً: المجلات

1- صارة زعيتري واخرون. أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2017. مجلة الدراسات. العدد 2، 2020.

2- دقيش جمال بن باير حبيب، أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية العدد 3، 2019.

3- الصديق يوسف، مأمون خلف الحلاحلة، أثر سعر الفائدة والتضخم على الائتمان المصرفي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1995/2018، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، السعودية.

4- وسام، مويهي، د. أمال بوسمينة، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017، مجلة العلوم الإنسانية، لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، جوان 2020.



5- أيمن العشعوش، استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، مجلد2، العدد3، 2018.

6- بن دقفل كمال، مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية. جامعة زيان عاشور الجلفة. العدد 27.

سادسا: مواقع الكترونية

1- <https://mowdoo3.com> بحث عن أهمية النقود

2- <https://www.aps.dz.22705/2022>

سابعا: منشورات

1- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 توجهات سنة 2017، فيفري 2018